جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

دور الأحزاب السياسية في تفعيل الحكم الراشد

دراسة حالة حزب حركة مجتمع السلم في الجزائر

مذكرة تخرج ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر
في العلوم السياسية – تخصص : أنظمة سياسية مقارنة وحكم راشد

إعداد الطالب :

ليحيو علاء الدين

إشراف :

الأستاذ : عبد الفتاح حلواجي

لجنة المناقشة :

أ. عبد الحميد فرج	جامعة الشهيد حمه – لخضر - الوادي	رئيسا
أ. عبد الفتاح حلواجي	جامعة الشهيد حمه – لخضر - الوادي	مشرفا ومقررا
أ. نصيب عتيقة	جامعة الشهيد حمه – لخضر - الوادي	مناقشا

السنة الجامعية : 2015 - 2016

فهرس المحتويات	رقم الصفحة
الإهداء	–
شكر و التقدير	–
فهرس المحتويات	–
المقدمة	1
الفصل الأول : الإطار النظري للأحزاب السياسية والحكم الراشد	6
المبحث الأول : الإطار النظري للأحزاب السياسية	7
المطلب الأول : مفهوم ونشأة الأحزاب السياسية	7
نشأة الأحزاب السياسية	7
الأحزاب ذات النشأة الداخلية	8
الأحزاب ذات النشأة الخارجية (ذات الأصل غير انتخابي البرلماني)	10
ماهية الأحزاب السياسية	11
أهمية وجود الأحزاب السياسية	11
تعريف الأحزاب السياسية	12
تعريف الحزب السياسي في الفكر الليبيرالي	14
تعريف الحزب في الفكر الماركسي	15
تعريف الحزب لدى الفكر العربي	15
تعريف الحزب السياسي من نواحي مختلفة	16
المطلب الثاني : أنواع الأحزاب السياسية ووظائفها	18
أنواع الأحزاب السياسية	18
تصنيف الأحزاب السياسية وفق المعايير الإيديولوجية و التنظيمية و الشخصية	18
الأحزاب العقائدية أو الإيديولوجية	19

أحزاب الأشخاص	19
التصنيف المعاصر للأحزاب السياسية	20
الأحزاب السياسية وفق منطق الإنتخابات التنافسية	21
وظائف الأحزاب السياسية	22
وظيفة التجنيد السياسي	23
وظيفة النشأة السياسية	23
وظيفة المشاركة السياسية	25
وظيفة تجميع المصالح	26
المبحث الثاني : الإطار النظري للحكم الراشد	27
المطلب الأول : مفهوم الحكم الراشد ماهيته ودوافع ظهوره	27
ظهور المصطلح	27
مفهوم الحكم الراشد وأسباب ظهوره	29
تعريف الحكم : (GOVERNANCE)	29
تعريف الحكم الراشد	30
دوافع ظهور مفهوم الحكم الراشد	33
المطلب الثاني : معايير الحكم الراشد ومكوناته	35
معايير الحكم الراشد	35
مكونات الحكم الراشد	38
خلاصة الفصل الأول	42
الفصل الثاني : حركة مجتمع السلم ومساهمتها في تجسيد مبادئ الحكم الراشد في الجزائر	43
المبحث الأول : حركة مجتمع السلم ، مرجعيتها، مبادئها وتوجهاتها	44

المطلب الأول : حركة مجتمع السلم	44
المطلب الثاني : المرجعية والثوابت والأهداف المرجعية	50
ثوابت ومبادئ حزب مجتمع السلم	50
الأهداف والأولويات	51
المبحث الثاني : السياسات و التوجيهات ومحددات الحكم الراشد عن الحزب	53
المطلب الأول : السياسات و التوجيهات	53
المطلب الثاني : محددات الحكم الراشد في وثائق الحزب	54
خلاصة الفصل الثاني	57
الخاتمة	59
قائمة المراجع	62

شكـــــــــر وتقديـــــــــر

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا إلى انجاز هذا العمل

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على انجاز هذا العمل وفي تذليل ما واجهناه من صعوبات، ونخص بالذكر الأستاذ المشرف عبد الفتاح حلواجي الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة التي كانت عونا لنا في إتمام هذا البحث.

إلى كل أساتذة قسم العلوم السياسية

كما نتقدم بالشكر إلى مكتبة ابو شعيب على كتابة وطباعة هذه المذكرة.

الاهداء

الى من أنارا لي درب العلم والمعرفة. .وحرصا علي منذ الصغر، واجتهدا في تربيتي والإعتناء بي،والدايا الحبيبان

الغاليان القريبان الى قلبي....,

فلا شيء عندي أفخر به | أعظم

من دين أؤمن به♥ !

وامرأه ، عظيمة قآمت بتربيتي♥

وآب ، أفخر دآئماً عندمآ يختتم اسمي..

بـ اسمه♥

الى اختي وكل اخوتي♥

والى أساتذتي واستاذاتي، وكل من أشرف على تعليمي منذ الصغر الى الآن، أرجو من المولى عز وجل أن يجمعني

واياهم في جنانه الواسعة . . . .امين

الى كل اصدقائي، ارجوا لكم كل التوفيق في مشواركم الدراسي وكذا المستقبلي

الى كل أخ وزميل. .شكرا لك على ماجدتم به بغية نجاحي، فعسى يعود عليك ذلك بالأجر والثواب

شكرا لكم جميعا♥

ليحيو علاء الدين

المقدمة

مقدمة:

تعتبر الأحزاب السياسية من أهم التنظيمات السياسية التي تؤثر بشكل مباشر على سير وحركة النظام السياسي وضمان إستمراره فهي تؤدي دورا مهما في تنشيط الحياة السياسية وذلك من خلال مساعدة الناخبين في تكوين آرائهم، وضمان الإنتقال السلمي للسلطة والرقابة على أعضاء الحكومة.

ولكن في السنوات الأخيرة شهد العالم عددا من المتغيرات الأساسية طالت مختلف جوانب الحياة المعاصرة في كافة دول العالم على إختلاف تكويناتها ومستويات تقدمها، لقد أثرت تلك المتغيرات على أسلوب الحياة ونسق العلاقات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية لدى سائر الأمم إلى حد الذي يبرر القول بأننا نعيش عالما جديدا يختلف كل الإختلاف عن سابقه، أين بلغ الانفتاح والديمقراطية والسياسية والجزئية ذروته من خلال العولمة عامة والتحول الديمقراطي، حيث أصبح هذا المبدأ أساس تصنيف الدول وتقدمها "دول ديكتاتورية، نظم شمولية أو نظم حكم ديمقراطية" ومكانه أية دولة في الساحة الدولية وإعتراف الدول الأخرى بها وبمكانتها يكون على أساس ديمقراطية هذه الدول ومدى إعترافها بالتعددية السياسية والحزبية ومكانة الأحزاب في هذه الدولة فأصبحنا بهذه المعطيات نعيش واقعا بسمات عصر جديد تشكل الأحزاب السياسية ركيزة أساسية فيه وراقدا من روافد التقدم والبناء الحضاري في مختلف مجالات الحياة.

وتواجه الجزائر على غرار العديد من الدول أزمة على صعيد الحكم سببه الأساسي متمثل في فشل النظام السياسي القائم على تحقيق طموحات الشعب الجزائري المشروعة، فهذا النظام لا يعد بإصلاح عميق، وإعادة تأسيس ممارسة القوة في نسق مؤسسي للحكم الراشد.

أهمية الموضوع ومبررات إختياره:

إن الوضع الذي تعيشه الجزائر والمقسم بعدم مقدراتها على مكافحة الفساد الذي تشابكت آلياته وترابطت حلقاته، وعدم مقدرتها على تحقيق التنمية المستدامة إنطلاقا من تجنيد إمكانياتها وفق نسق الحكم الراشد، مما يعطي مضمونا قيميا لإدارة السلطة الحاكمة والمجتمع بإتجاه تطويري تنموي وتقدمي، من هذا المنطلق تكمن الأهمية العلمية للموضوع، أما الأهمية العملية يمكن ربطها في أن الموضوع المراد دراسته يدخل في مجال تخصص الباحث إضافة إلى محاولة معرفة دور الأحزاب السياسية في الجزائر في تجسيد وتفعيل الحكم الراشد وذلك من خلال تسليط الضوء على أحد الأحزاب السياسية في الجزائر كنموذج في الدراسة وهو حزب حركة مجتمع السلم.

وأما فيما يخص الأسباب الذاتية فتمثل في الرغبة في تناول هذا الموضوع لأنه يدخل ضمن إهتماماتنا الخاصة، إضافة إلى تزامن إعداد هذا البحث مع تزايد دعوات المطالبة بإصلاح النظام السياسي في الحاكم في الجزائر من قبل عديد الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني المختلفة.

هدف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة إبراز الدور الذي يمكن أن تلعبه الأحزاب السياسية في تفعيل الحكم الراشد في الجزائر عبر دراسة حزب حركة مجتمع السلم كنموذج.

إشكالية الدراسة:

إن عملية التحديث المتسارعة والناتجة على التطور العلمي كان لها تأثير بالغا على المستوى العالمي، ومنها الجزائر التي أصبحت ملزمة على مواكبة هذه التطورات إنطلاقا من عملية عقلية وترشيد السلطة والسلوك السياسي، وإدخال قيم سلوكية وديمقراطية وسليمة، وفتح المجال أمام مشاركة إجتماعية وسياسية لمعظم فئات المجتمع.

إنطلاقا مما تقدم وتماشيا مع طبيعة العنوان المقترح فقد إرتأينا طرح المشكلة البحثية التالية:

- ما درجة وأشكال مساهمة حزب حركة مجتمع السلم في تجسيد مبادئ الحكم الراشد في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

– كلما كانت هناك أحزاب سياسية قوية كلما كانت هناك إمكانية بناء نظام حكم راشد.

أي أن قوة الأحزاب السياسية وإمتلاكها لدرجة عالية من الوعي السياسي وقوة إرتباطها بالمواطنين يجعلها تفرض نفسها على النظام السياسي وتؤثر فيه لتقديم الأفضل وتجعله يؤمن بفكرة التداول على السلطة وهذا مايعزز الثقة بين المواطنين والنظام الحاكم، فالأحزاب السياسية هي المتغير المستقل والنظام السياسي متغير تابع .

– إحتكار دوائر في السلطة للحكم يحول دون فعالية دور حزب حركة مجتمع السلم في الإصلاح.

والقصد منه أن تركّز عملية صنع القرار في يد فئة معينة وغلقها لأبواب اللعبة السياسية ورفضها لمبدأ الحوار مع الأحزاب السياسية وإشراكهم في صنع القرار يحد ويحول دون فعالية هاته الأحزاب ومشاركتها في عملية الإصلاح السياسي ،فالمتغير المستقل هم أصحاب القرار والمتغير التابع هو الأحزاب السياسية .

مناهج وإقترابات الدراسة:

إن طبيعة الموضوع فرضت علينا إتباع المناهج التالية:

1–المنهج الوصفي: والذي يهتم بدراسة الأوضاع الراهنة من حيث خصائصها وأشكالها وعلاقتها و العوامل المؤثر فيها، كما أنه يشتمل في كثير من الأحيان على عمليات التنبؤ بمستقبل الظواهر والأحداث، حيث ساعدنا هذا المنهج في فهم وإستيعاب دور الأحزاب السياسية في تفعيل الحكم الراشد.

2-الإقتراب المؤسسي: حيث يهتم هذا الإقتراب بدراسة المؤسسات والتنظيمات المختلفة التي من ضمنها الأحزاب السياسية، حيث يساعدنا هذا الإقتراب في دراسة الحزب السياسي كمؤسسة تنظيمية لها أدوار تقوم بها لبلوغ أهداف محددة.

3-أسلوب المقابلة: والغرض منه الحصول على بعض المعلومات التي تدعم الدراسة،وهذا من خلال إجراء مقابلة مع أحد الأشخاص والذي يحمل صفة نائب برلماني عن الحزب المراد دراسته.

4-أسلوب تحليل المضمون: وهو أسلوب وطريقة للبحث يمكن إستخدامه مع أدوات أخرى ويقوم على الوصف الدقيق والمنظم للنصوص وتحليل الوثائق المراد دراستها

أدبيات الدراسة:

إن اختيارنا لهذه الدراسة جاء بعد إطلاعنا على مجموعة من الدراسات السابقة تتعلق بالأحزاب السياسية والحكم الراشد وعن أدبيات الدراسة التي تتعلق بالجانب المفاهيمي والعلمي وإستطلعنا مراجعة مايلي:

- كتاب "حسين عبد الحميد رشوان" بعنوان الأحزاب السياسية وجماعات المصلحة والضغط والذي تطرق فيه الى أصل ونشأة الأحزاب السياسية وتطورها.

- مذكرة ماجستير لخالد توازي، بعنوان الظاهرة الحزبية في الجزائر، التاريخ، المكانة، الممارسة، والمستقبل، والذي تناول فيها نشأة الأحزاب السياسية وتطورها في الدول الغربية والعربية وعلاقتها بالديمقراطية، كما تطرق أيضا إلى التطور السياسي والتاريخي للأحزاب في الجزائر حيث توصل إلى أن الحياة السياسية في الجزائر تستند إلى أحزاب سياسية لا تملك درجة عالية من الوعي السياسي تمكنها من فرض نفسها سياسيا.

- مذكرة ماجستير ليوسف زادم، بعنوان دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الإنسانية في الوطن العربي من خلال تقارير التنمية الإنسانية العربية (2002-2004م)، حيث سعت هذه الدراسة إلى إبراز تعريف الحكم الراشد وإبراز آليات عمله وخصائصه والعناصر الفاعلة في سياقة والمعبرة عن قيمة المشاركة.

– مقال لناجي عبد النور، دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد في الجزائر، مجلة المفكر، العدد الثالث، جامعة محمد خيضر– بسكرة 2013، حيث خلصت هذه الدراسة إلى أن الجزائر تملك مؤهلات للتقدم على طريق تجسيد الحكم الرشيد، لكن هذا الحكم المدني يحتاج إلى تفعيل دور الإتصال السياسي بين الدولة والتنظيمات المجتمع المدني ومن بينها الأحزاب، القطاع الخاص.

تقسيم الدراسة :

لقد إتبعنا في هذا البحث بعض الخطوات التي يمكن أن نلخصها فيما يلي:

قسمنا البحث إلى فصلين:

نخصصنا الفصل الأول للإطار النظري والمفاهيمي للأحزاب السياسية والحكم الراشد وذلك من خلال تعريف الأحزاب السياسية ونشأتها ثم التطرق إلى أنواعها ووظائفها ومن ثم تطرقنا إلى مفهوم الحكم الراشد وأسباب ظهوره وتبيان معايير الحكم الراشد ومكوناته.

أما الفصل الثاني فقد خصصناه للتعريف بحزب حركة مجتمع السلم وأبرز زعمائه ومحاولة إبراز دور هذا الحزب في تجسيد ونفعيل الحكم الراشد في الجزائر.

صعوبات البحث:

تتمثل الصعوبات في قلة الدراسات التي تناولت الموضوع وبالتالي عدم إيجاد المراجع الكافية للدراسة مع ضيق الوقت المحدد للبحث الشئ الذي أخذ منا الوقت الكثير مما إستوجب الدقة والتحرر قصد إنتقاء أفضل ما نراه أقرب للصحة ولا يتناقض مع الواقع.

الفصل الأول:
الإطار النظري للأحزاب السياسية والحكم الراشد

المبحث الأول: الإطار النظري للأحزاب السياسية

تعتبر الاحزاب السياسية في المجتمعات الحديثة من أهم التنظيمات التي تؤثر وتشارك في الحياة السياسية في الأنظمة السياسية الديمقراطية، فهي تسعى لتأدية دور مهم وفعال في تنشيط الحياة السياسية وهذا من خلال مراقبة عمل أعضاء الحكومة والمساهمة في ضمان الإنتقال السلمي والسلس للسلطة إضافة الى مساعدة الناخبين في تكوين أرائهم السياسية.

المطلب الأول : مفهوم ونشأة الأحزاب السياسية :

أ-نشأة الأحزاب السياسية:

-تطورت الأحزاب السياسية حاليا وأصبحت حاجة لا يمكن الإستغناء عنها في كل نظام ديمقراطي <<حيث أن الأمر لم يكن كذلك منذ قرن ونصف في عام 1850 (تقريبا)، لم يكن هناك بلد بإستثناء الولايات المتحدة الأمريكية، تعرف ظاهرة الأحزاب بالصورة التي نعرفها اليوم ولم هناك شخص يتوقع أن يقوم أحد الأحزاب بتشكيل الحكومة على نحو ما نراه أمرا طبيعيا في وقتنا الحاضر>>[1].

وفي الماضي البعيد (قبل 1850)، كانت هناك تكتلات متعددة ومتباينة كالمنتديات الفكرية والسياسية وبعض الجماعات الضاغطة السياسية التي تعكس حين ذاك صورة الصراع والإختلاف على السلطة والتناحر حولها، لكن هذه الجماعات لم تكن تشتغل بطريقة مرتبة ودائمة وكانت تنشأ من طرف أحد الأشخاص أو أحدى العائلات[2]، وتجد الأحزاب السياسية مصدر وسبب نشأتها أساسا في الإقتراع العام عن طريق التكتلات البرلمانية ذات المذاهب السياسية المختلفة، أو اللجان الإنتخابية التي كانت تكون وتنشأ للتعريف بالمرشحين التابعين لها أو بواسطة الجمعيات الفكرية و النوادي الشعبية وعلى رأسها النقابات[3].

---

[1] نبيلة عبد الحليم ، **الاحزاب السياسية في العالم المعاصر** ، القاهرة : دار الفكر العربي للطبع و النشر ، 1982، ص8 .

[2] المرجع نفسه ، ص168 -17

[3] حسيبة غارو "**دور الاحزاب السياسية في رسم السياسة العامة** " : دراسة حالة الجزائر من 1997 – 2007، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري ، 2012/12/09)، ص18.

وتختلف الأحزاب السياسية في طبيعتها على النقابات المهنية والعمالية، فهي في حقيقتها، تجمعات بين عدة أشخاص تربط بينهم وحدة الهدف السياسي، وتتأثر الأحزاب السياسية كذلك بعمق أصول نشأتها إذ هي نتاج التطور التاريخي لتقدم الحياة السياسية الإقتصادية والإجتماعية في المجتمعات المتقدمة، وتجسيدا سليما لتداول السلطة[1].

ويظهر الحزب السياسي حين يحل نشاط السياسي إلى درجة معينة من التعقيد، وكذلك عندما تلوح فكرة مشاركة الجماهير في العمل السياسي، حيث يتعذر إبقاء السلطة في حوزة أمير، أو في قبضة مجموعة صغيرة من الأفراد لا تهتم بمطالب الجماهير في إعتبارها، سواء الإلتزام بأيديولوجية حق الجماهير في المشاركة في تقرير السياسة العامة أو الأخذ بعين الإعتبار بحقهم في إختيار القادة .

وهكذا إرتبطت نشأة الأحزاب السياسية بالظروف الإجتماعية التي تسود المجتمع الذي تظهر فيه الأحزاب وما يتعلق بالإنتخابات والعمل البرلماني وهو ما يمكن أن نطلق عليه النشأة الداخلية وثمة أحزاب أخرى نشأت خارج هذا الإطار، وهي ما يسميه الكتاب بالأحزاب ذات النشأة الخارجية وتنشأ الأحزاب السياسية كذلك نتيجة الأزمات والأحداث التي واجهت الإنسان وقت ظهور الأحزاب، كما تنشأ نتيجة صلتها بعملية التحديث[2].

وفيما يلي لمحة مختصرة عن النمطين الحزبيين:

1-الأحزاب ذات النشأة الداخلية:

ويقصد بها تلك الأحزاب التي ظهرت تدريجيا من خلال أنشطة الهيئة التشريعية نفسها، وعندما بدأ الأخذ بالإنتخابات كوسيلة لتشكيل المجالس النيابية، والتوسع في إدلاء الموظفين بأصواتهم في الإنتخابات في العالم الغربي فالتوافق بشأن الإنتخابات والمواقف السياسية والفكرية أو ما يطلق عليه الميول الإيديولوجي كان عاملا أساسيا في تكوين الأحزاب[3].

---

[1] د.حسين عبد الحميد رشوان، **الاحزاب السياسية وجماعات المصلحة والضغط**، الاسكندرية، مركز الاسكندرية للكتاب، 2008، ص41.

[2] المرجع نفسه، ص43.

[3] د. حسين رشوان عبد الحميد، مرجع سابق، ص43.

كما يقصد بالأحزاب الداخلية المنشأ بالأحزاب ذات الأصل البرلماني الإنتخابي، فتلك الأحزاب تكونت وتطورت نتيجة لتطور المجموعات البرلمانية أو اللجان الإنتخابية، وهذا التطور الواضح المعالم يتلخص في ظهور المجموعات البرلمانية ثم تشكيل اللجان الإنتخابية ثم إقامة علاقة دائمة بين هذه التنظيمات[1].

فقد أشار موريس دوفرجيه إلى أن ظهور الأحزاب بتطور البرلمانات القومية، ونمو حجم الإنتخابات والأحزاب فالزيادة في حجم الجماعات السياسية يرجع إلى وحدة الشعور بين أعضائها وإحساسهم بضرورة العمل في تعاون، ورأى دوفرجية أن البرلمانات في تطورها تستند على عدة عوامل أهمها:

- قيام جماعات داخل البرلمانات، وهي ما تسمى بالجماعات البرلمانية.
- تكوين أو ظهور اللجان الإنتخابية .
- حدوث إتصال وتفاعل وتنظيم دائم بين هذه الجماعات واللجان وقد أدت هذه العوامل إلى قيام حزب سياسي[2].

ونشأت هذه الأحزاب من خلال تكون مجموعة برلمانية ثم تظهر جماعات منظمة من الناخبين تسمى لجان الناخبي ويتبع ذلك إقامة علاقة دائمة بين هذين العنصرين، وهذه الطريقة تتماشى مع طبيعة سير الأمور داخل المجالس النيابية، وهو تعدد الآراء، وتجمع الأعضاء المثقفين في الرأي وظهور إنقسامات داخل البرلمان، ثم تنظيم هذه الانقسامات في الرأي في شكل مجموعات برلمانية .

وقد يرجع الإنقسام في الرأي إلى إختلاف الإيديولوجيات وإلى إختلاف المصالح[3].

أما اللجان الإنتخابية فهي بقصد تعريف الناخبين بالمرشحين وتوجيه الناخبين نحو مرشح معين، لذلك إرتبطت فكرة اللجان الإنتخابية بتقرير مبدأ الإقتراع العام، الذي أدى إلى تكثيف عدد

---

[1] غارو حسيبة، مرجع سابق، ص20.

[2] لونيس فارس، " **سياسات الهوية لدى الاحزاب السياسية في الجزائر 1989 – 2012**"، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسيةغير منشورة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية)، جامعة سعيدة، 2013، ص40.

[3] د. سعاد الشرقاوي، **الاحزاب السياسية**، القاهرة : مركز البحوث البرلمانية 2005، ص19.

الناخبين، وجعل الإتصال بين النواب من جهة والناخبين من جهة أخرى أمرا مستحيلا ما لم يوجد حلقة الإتصال بينهما، فكانت الأحزاب السياسية بمثابة تلك الحلقة[1].

ويرى "موريس دوفرجيس" أن الإقتراب بين المجموعات البرلمانية واللجان الإنتخابية والتنسيق الناجم عن ذلك كان اللبنة الأولى لظهور الأحزاب السياسية الحديثة وبهذا تكون الأحزاب نتيجة لتطور النظام الإنتخابي، وناتجا لتفاعل المجموعات داخل البرلمانات الأوروبية، الأمر الذي أفرز تعددية حزبية عاكسة للمجتمع، وهذا يعتبر الشكل الأول لظهور الأحزاب السياسية حسب طرحه[2].

إلى جانب الأحزاب ذات االمنشأ البرلماني الإنتخابي(الداخلية النشأة) قدم "موريس دوفرجي" نوع آخر مختلف لتشكيل الأحزاب السياسية، ويتمثل هذا في النمط فيما يلي:

2- **الأحزاب ذات النشأة الخارجية (ذات الأصل غير الانتخابي البرلماني):** يطلق اسم أحزاب ذات الأصل غير الإنتخابي البرلماني (الخارجية النشأة) ذلك لكون الحزب أو أغلب هيئاته أنشأت بمعرفة هيئة قائمة تزاول عملها بعيدا عن الإنتخابات و البرلمان، ففي هذه الحالة يكون الجزء الخارجي ظاهرا للعيان.

وقد أدرك "موريس دوفرجي" أثناء دراسته للأحزاب ذات الأصل البرلماني الإنتخابي حضور عوامل خارجية تساعد في نشأة الأحزاب السياسية مقرا في الوقت ذاته أننا نكون أمام أحزاب ذات أصل خارجي عندما يتم تكوين الحزب بشكل أساسي بفضل مؤسسة ذات نشاط منفصل عن البرلمان بحيث يكون العنصر الخارجي ظاهر للجميع وهي تنطوي على بعض التحدي للنظام السياسي القائم، وعلى المطالبة بالتمثيل في البرلمان، وهي تستقر نتيجة لحضور مؤسسة مسابقة عليه في الوجود، بل وتمارس نشاطا خارج عن البرلمان، أو عمليات الإنتخاب، و ذلك كالجمعيات الثقافية والتنظيمات الدينية، وطلاب الجامعات، والنقابات والإتحادات التجارية والجمعيات التعاونية والنوادي هذه المؤسسات تسهم بطريقة أو بأخرى في نشأة وقيام الأحزاب السياسية[3].

---

[1] د. حسين عبد الحميد رشوان، مرجع سابق، ص44.

[2] غارو حسيبة، مرجع سابق، ص21.

[3] د. حسين عبد الحميد رشوان، مرجع سابق، ص47.

وتظهر الدراسات أن غالبية الأحزاب التي وجدت قبل 1900 كانت ذات أصل أو منشأ برلماني إنتخابي في حين أن أغلب الأحزاب التي ظهرت بعد ذلك كانت ذات أصل خارجي والفرق بين النمطين هو أن الأحزاب الخارجية المنشأ تعد أكثر مركزية وإنضباطا من الأحزاب ذات المنشأ البرلماني الإنتخابي وتجدر الإشارة إلى أن الأحزاب السياسية في الوقت الحالي أضحت إحدى العناصر المؤثرة في الحياة السياسية بغض النظر عن إنتمائاتها توجهاتها فإنها ظاهرة أصبحت تفرض نفسها في جميع البلدان بصرف النظر عن طبيعة النظام، وتجدر الإشارة عند دراسة الأحزاب السياسية، أنها ظاهرة متغيرة ومتفاعلة مع المحيط السياسي والإجتماعي، وهذاما يخلق صعوبات لتحديد تعريف واحد لهذه الظاهرة، بالنظر لمختلف الدراسات التي تطرقت إلى موضوع الحزب والتي تطرقت لهذا الموضوع من جهات نظر وقناعات معينة[1].

وللتمييز بين النمطين الذي تم بواسطتهما نشأة وتشكل الأحزاب السياسية، فيمكن القول ان الأحزاب ذات النشأة الداخلية تم تشكيلها عن طريق وجود إنسجام وتوافق إيديولوجي بين أفراد اللجان الإنتخابية من خلال وجودهم في المؤسسة التشريعية ومن ثم إقامة علاقة دائمة بين هؤلاء الأفراد في شكل منظم ومؤسس وهو مايظهر في صورة الأحزاب السياسية.

أما عن الأحزاب ذات النشأة الخارجية فإن السبب الرئيسي في تشكلها هو وجود مجموعة من الأشخاص يسعون لتحقيق نفس المطالب ولهم أهداف مشتركة، وتمارس هذه المجموعات نشاطها بعيدا عن البرلمان لكنها في المقابل تسعى لأن يكون لها تمثيل على مستوى البرلمان ومن هذه المجموعات نذكر طلاب الجامعات والنقابات العمالية والإتحادات التجارية .....الخ.

ب –ماهية الأحزاب السياسية:

1–أهمية وجود الأحزاب السياسية:

تعتبر الأحزاب السياسية هي قنوات التعبير الرئيسية وهي <<تنتمي أولا وقبل كل شيء إلى أدوات أو وسائل التمثيل في أنها أداة أو هيئة للتمثيل الشعبي، تقوم بالتعبير عن مطالب إجتماعية محددة وهي المهام التي رافقت الحزب بالصيغة المعاصرة منذ إستقرار الديمقراطية الغربية على

[1] خالد توازي " **الظاهرة الحزبية في الجزائر** (مذكرة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة ،كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر)، 2006، ص40.

التمثيل السياسي كشكل لتطبيق الديمقراطية وفي النظم المعاصرة نجد الأحزاب السياسية كموروث غربي مقترنة بالديمقراطية إلى أبعد الحدود، ولوجودها يستدعي توفر الأحزاب >>[1].

وتشكل الأحزاب السياسية شكلا جديدا من صور النشاط السياسي الحضاري إذ أن السماح بإنشاء الأحزاب السياسية ومزاولتها لنشاطها بشكل عادي تعبير عن وجود الديمقراطية والحرية السياسية فالقبول بوجود أحزاب سياسية في بلد ما هو بالضرورة يعني توافق أبناء هذا المجتمع على قبول بعضهم البعض مهما إختلفت مشاربهم الفكرية والسياسية والعقائدية مما يعطي الفسحة لتنظيم تلك الخلافات والصراعات على إدارة تلك الموارد حيث تساهم الأحزاب كحلبات للجدل والنقاش على عقلنه المطالب وإظهارها في إطار قانوني وفكري وسلوكي مقبول[2].

للأحزاب السياسية أهمية كبرى في تقوية الترابط الإجتماعي للمجتمع حيث تعمل على تقوية وحدة المجتمع وذلك من خلال << تنظيم أفراد ذوي الأفكار المتشابهة في إطار واحد سيجعل من شتات هذه الآراء قوة ضاغطة لنشر هذه الأفكار في المجتمع أولا ثم الوصول بها إلى القمة، وإستخدامها كبرنامج سياسي مؤثر في السياسيات العامة إذ أن قبول الأحزاب بالعملية الديمقراطية والوصول إلى الحكم عبر الانتخابات والقبول بمبدأ التداول على السلطة بحكمة وذلك بدلا من اللجوء إلى إكتساب الحكم بواسطة العنف **>>[3]**.

2 -: تعريف الأحزاب السياسية:

ككل الظواهر السياسية يصعب تحقيق الإتفاق والإجماع حول تعريف واحد لها فبإختلاف الباحثين وإيديولوجياتهم وتجاربهم يبرر ذلك فقد إختلف الفقهاء والباحثون بخصوص تعريف الأحزاب السياسية إلى درجة أنه يصعب إحصاء التعاريف التي وجدت حول الأحزاب السياسية فهي تختلف بإختلاف الزوايا التي ينظر من خلالها إلى الحزب السياسي ولتوضيح ذلك سوف نقدم جملة من هذه التعاريف ولكن في البداية سنتطرق أولا للتعريف اللغوي .

---

[1] عبد الفتاح حلواجي " **التمثيل السياسي المحلي في الجزائر** "، (مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2013)، ص66.

[2] المرجع نفسه

[3] المرجع نفسه، ص67.

فالحزب لغة: << جماعة من الناس شكلت أهوائهم تنظيم سياسي له مذهب عقائدي واحد يدعوا إليه، ومنهج يلتزم به لتحقيق أهدافه >>[1]

يلاحظ من خلال هذا التعريف أن الحزب ينشأ من خلال توفر توافق إيديولوجي بين مجموعة من الناس.

والحزب لغة عن لسان العرب (ابن منظور) الحزب هو جماعة من الناس وهو الطائفة كذلك والجمع أحزاب والأحزاب هي الطوائف وفي معجم قواميس اللغة الحزب هو "تجميع الشيئ" جماعة من الناس[2].

ومن هذا فإن تعريف الحزب لغة محدد ولا يطرح أي إشكال أو إختلاف في حين يعتبر تحديد المفهوم الإصطلاحي للحزب، محل إختلاف الباحثين في هذا المجال، إذ رغم إجماعهم وإتفاقهم على عناصرمحددة إلا أنهم ورغم ذلك لم يتوصلوا إلى تحديد تعريف دقيق وشامل، وهذا ما يدفعنا إلى عرض عديد التعاريف التي تعبر في الواقع عن إتجاهات سياسية أو علمية، ويرجع هذا التعدد إلى إختلاف وتباين في الإيديولوجيات، والى تغير النظرة إلى مهام الحزب ووظائفه.

كلمة سياسي: مأخوذ من كلمة سياسة والسياسة لغة تفيد القيام بشؤون الرعية وإستخدم العرب لفظ السياسة، بمعنى الإرشاد والهداية، غير أن كلمة سياسة في الوقت الحاضر، تعني كل ما يتعلق بالسلطة[3].

وتشمل دراسة السياسة نظام الدولة وقانونها السياسي ونظام الحكم فيها، وبالتالي توصف الجماعة بأنها سياسية عندما يكون هدف هذه الجماعة هو الوصول إلى السلطة والبقاء فيها، أو الإشتراك فيها[4].

---

[1] توازي خالد، مرجع سابق، ص40.

[2] غارو حسيبة، مرجع سابق، ص23.

[3] غارو حسيبة، مرجع سابق، ص23.

[4] عبد النور ناجي، **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية**، قالمة : مديرية النشر لجامعة قالمة، 2006، ص ص26 – 27.

-تعريف الحزب السياسي في الفكر الليبرالي:

يتم التركيز في تعريف الحزب السياسي لدى الفكر الليبرالي على الجانب العلمي والهدف النهائي للعملية السياسية التي يسعى الحزب للقيام بها من أجل الوصول إلى السلطة والمشاركة في صنع القرار،<< كما أن البرنامج السياسي للحزب يلعب دورا جوهريا في مرحلة تأسيسه، فيعرف بنجامين كونستان الأحزاب السياسية هي جماعة من الناس لها إتجاه سياسي معين >>[1].

ويضيف جورج بيردو في تعريفه للحزب السياسي بقوله << هو كل تجمع بين الأشخاص يؤمنون ببعض الأفكار السياسية ويعملون على إنتصارها وتحقيقها، وذلك بجمع أكبر عدد ممكن من المواطنين حولها والسعي للوصول للسلطة، أو على الأقل التأثير على قرارات السلطة الحاكمة >>[2].

يمكن أن نستنتج من خلال التعريفين السابقين أنهما يركزان على فكرة المشروع السياسي الذي يميز الحزب السياسي ومجموعة المبادئ والأفكار التي يحملها أنصار هذا الحزب ويدافعون عنها ويعملون على تحقيقها.

وقد وضع الأستاذ " فرنسوا بوريلا " ثلاثة عناصر لابد من توفرها في كل حزب سياسي:

- مجموعة منظمة من الأفراد قادرة على التعبير عن مطالبهم.
- وجود مجموعة إقتراحات تسمى سياسة الحكومة.
- وجود نشاط يهدف إلى السيطرة على السلطة وممارستها[3].

وعلى الرغم من أن أغلب الباحثين في مجال الأحزاب السياسية، قدموا تعريفاتهم المختلفه للحزب السياسي فإن البعض الآخر منهم لم يكترث بمسألة تعريف الحزب بشكل مباشر، إبتداءا بالكاتب الفرنسي "موريس دويفريجه" في كتابه الأحزاب السياسية الذي صدر سنة 1957، حيث لا يصادفك فيه تعريفا واضحا ودقيقا للحزب السياسي.

---

[1] أمين البار، **دور الأحزاب السياسية في دعم التحول الديمقراطي في الدول المغاربية**، الطبعة الأولى، الإسكندرية(مصر)، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2014، ص22.

[2] نفس المرجع، ص23.

[3] أمين البار، مرجع سابق، ص23.

-تعريف الحزب في الفكر الماركسي:

يعرف الحزب فيه بأنه ذلك التنظيم الذي يجمع ويوحد الممثلين الأكثر نشاطا بطبقة معينة ويعبر عن مصالحها وأمالها ويقودها في الصراع الطبقي[1].

فمفهوم الحزب عند الفكر الإشتراكي والماركسي هو:<< حزب طبقي حيث يتم التركيز على التكوين الإجتماعي للحزب، والإرتباطات الإقتصادية لأعضائه والمراتب التي يحتلونها في السلم الإجتماعي فالحزب في الفكر الماركسي هو جزء من طبقة معينة بل وقسم متقدم أو طليعي في الطبقة وأن الحزب الثوري أو العمالي يتركز على طبقة العمل و يمثل قاعدته>>[2].

يلاحظ من خلال هذا التعريف المقدم للحزب السياسي في الفكر الماركسي أنه تم التركيز فيه على وجود مجموعة منظمة من الناس التي تعنى بالتعبير والدفاع عن مصالح أشخاص آخرين يشتركون معهم في نفس الطبقة الإجتماعية.

- تعريف الحزب لدى الفكر العربي:

قدم الفقهاء العرب وعلماء السياسة عدة تعريفات أبرزها تعريف د. سليمان الطماوي الذي يعرف الأحزاب السياسية بأنها: <<جماعة متحدة من الأفراد، تعمل بمختلف الوسائل الديمقراطية للفوز بالحكم، لتنفيذ برنامج سياسي معين >>[3].

أما الدكتورة سعاد الشرقاوي فتركز في تعريفها للحزب على الجانب التنظيمي وتعرف الحزب: <<بأنه دائم يتم على المستويين القومي والمحلي يسعى للحصول على مساندة شعبية بهدف الوصول للسلطة وممارستها من أجل تنفيذ سياسة محددة>>[4].

في حين أن الدكتور رمزي طه الشاعر، يعرف الحزب السياسي بأنه <<جماعة من الناس لهم نظامهم الخاص وأهدافهم ومبادئهم التي يلتفون حولها ويتمسكون بها ويدافعون عنها، ويرمون إلى

---

[1] المرجع نفسه،

[2] أمين البار، مرجع سابق، ص25.

[3] المرجع نفسه، ص25.

[4] سعاد الشرقاوي، **النظم السياسية في العالم المعاصر**، القاهرة : دار النهضة العربية، الطبعة 2، 1982، ص200.

تحقيق مبادئهم وأهدافهم عن طريق الوصول إلى السلطة وممارستها من أجل تنفيذ سياسية محددة>> [1]

يلاحظ من خلال التعاريف المقدمة من الفقهاء العرب للأحزاب السياسية تركيزهم على عناصر التنظيم والإستمرارية بالإضافة للسعي إلى تحقيق الهدف المشترك عبر الوصول إلى السلطة.

-تعريف الحزب السياسي من نواحي مختلفة:

سنعرض فيما يلي مجموعة من التعاريف المختلفة للأحزاب السياسية منسوبة إلى عديد الفقهاء والأكاديميين، ويعود هذا الإختلاف إلى نظرة كل واحد من هؤلاء المنظرين للحزب ويتحكم في ذلك التوجهات والإيديولوجيات التي تختلف من شخص الى آخر.

يقول"صامويل ايدر رسفالد" وهو أحد منظري المدرسة السلوكية عن الحزب بأنه طوائف إجتماعية تشتغل ضمن نسق معين، يأخذ شكل جهاز إجتماعي، يشغل فيه الأشخاص أدوارا في نطاق طبقة إجتماعية تعمل على تحقيق أهداف محددة [2].

قدم هانس تعريفا للأحزاب السياسية ومضمونه هو: << أن الأحزاب تكوينات تجمع أشخاص لهم نفس الرأي تضمن لهم التأثير الحقيقي على إدارة الشؤون العامة >>[3]

وفي السياق ذاته يذهب فوزي أبو ذياب إلى إعتبار الحزب هيئة مكونة، لها أهداف محددة وقانون يرسم أعمالها، ومبادئ تعمل على تحقيقها في مجال إهتمامها لها جهاز إداري معين وهيئة موظفين دائمين، كما أن لها أنصار عددين ينتسبون إلى بيئات وجماعات ولهم عادات مختلفة، وهذا الإختلاف والتمايز بين أفراد الشعب هو الذي يؤدي بهم للإنضمام إلى الأحزاب لأن الحزب هو وسيلة يستخدمها الشعب للتعبير عن أمانيه [4].

[1] أمين البار، مرجع سابق، ص25.

[2] خالد توازي، مرجع سابق، ص42.

[3] المرجع نفسه.

[4] المرجع نفسه.

ما يمكن إستنتاجه من خلال هذه التعاريف هو أنها أسست على قناعات علمية أو إيديولوجية وهذا ما يجعلها في نظر الباحثين والأكاديميين ناقصة، لأنها تركز على جزء من أجزاء الحزب السياسي، في حين أنها تهمل الجوانب الأخرى.

ومن خلال بحثنا عن تعريف دقيق للأحزاب، حصلنا على تعريف أحدث شبه إجماع لدى دارسي الأحزاب السياسية وذللك لإرتكازه على معايير موضوعية علمية نابعة من دراسة دقيقة للأحزاب السياسية وهو تعريف ينسب للباحثة "فيتر" والذي ورد في كتابها الأحزاب السياسية والنمو السياسي، وحسب إعتقادها فإن الحزب يقوم على عدة عناصر أو معايير وهي كالأتي:

– كيان مستمر ومتواصل أي تنظيم عمره السياسي المنتظر يفوق قادته القائمين عليه، هذا العنصر يلغي المجموعات الصغيرة والزبائنية والفصائل والعصب التي تنتهي بزوال قادتها.

–الرغبة الواضحة لدى قادة التنظيم المحليين والوطنيين للإنفراد بالسلطة وممارستها أو بالشراكة مع الأطياف الأخرى وليس مجرد التأثير فيها فقط.

–جهاز محلي منظم ومترابط ومستمر ينظم وينوع إتصالاته على الصعيد الوطني أي أنه تنظيم وطني بإمتداد محلي.

– السعي للحصول على دعم شعبي عبر الإنتخابات أو بوسائل أخرى.

يظهر أن هذا التعريف شامل وواضح لأنه يقدم المعايير التي يبنى عليها الحزب والأهداف التي يسطرها [1].

ويمكن أن نوجز تعريفا للحزب السياسي بالقول بأنه تنظيم يضم مجموعة من الأشخاص يعتنقون نفس الأفكار والإيديولوجيا ويطمحون لبلوغ السلطة وممارستها وفق برنامج الحزب السياسي والإقتصادي والإجتماعي.

ونظرا لتعدد مكاسب ومطالب وحاجات الأفراد ظهرت هناك عدة معايير لتصنيف أنواع الأحزاب السياسية وذلك ما سنحاول دراسته في المطلب الثاني:

[1] خالد توازي، مرجع سابق، ص43.

المطلب الثاني : أنواع الأحزاب السياسية ووظائفها:

أ-أنواع الأحزاب السياسية :

إن تصنيف الأحزاب السياسية تواجهها إشكالية معايير التصنيف فليس من السهل إيجاد تصنيفات موحدة لتقسيم الأحزاب السياسية وهذا يرجع إلى اختلافات في طبيعة الحزب وتنظيمه وأهدافه، أو يرجع إلى إختلافات في الأنظمة السياسية المتنوعة. لذلك إختلف الباحثون إختلافا كبيرا حول موضوع أنواع الأحزاب إذ قسموها وصنفوها تصنيفات عديدة بسبب إختلاف المعايير التي ينطلقون منها، وسنتناول هنا مختلف أنواع الأحزاب السياسية، إذ تتمايز الأحزاب السياسة حسب التصنيفات التالية:

1-تصنيف الاحزاب السياسية وفق المعايير الإيديولوجية والتنظيمية والشخصية:

- أحزاب الكوادر والجماهير:

يعتمد تصنيف الأحزاب، إلى أحزاب كوادر وأحزاب جماهير، على عناصر متعددة، فردية وجماعية، وعلى كيفية التوجه إلى الرأي العام.

- أحزاب الجماهير: تسعى هذه الأحزاب جاهدة الى إستقطاب أكبر عدد ممكن من الأشخاص إلى صفوفها، فعدد المنتسبين لأحزاب الجماهير يفوق بكثير عدد أعضاء أحزاب الكوادر، << ففي عام 1981، بلغ عدد أعضاء الحزب الشيوعي السوفياتي 14 مليونا وخمسمائة ألف من أصل 242 مليون مواطن سوفياتي وبلغ عدد أعضاء الحزب الشيوعي الصيني، عام 1965،18 مليوناً، أي ما نسبته 1.25 بالمئة من مجموع سكان الصين.>> [1].

والملاحظ عند أحزاب الجماهير أنها تتوجه للرأي العام مباشرة وتحاول أن تجذب المواطنين من كل الفئات، دون الرجوع إلى رتبتهم الإجتماعية أو درجتهم الثقافية وذلك بواسطة أساليب مختلفة من شأنها تهييج الجماهير والتأثير عليها كالمظاهرات والمهرجانات، كما أنها تقصد الفئات الشعبية على وجه الخصوص، وتتبنى مطالبها من أجل ربطها بها[2].

[1] تصنيف الأحزاب السياسية ووظائفه في www.hiwarat-hurra.com متصفح بتاريخ 2016/04/15

[2] المرجع نفسه

– أحزاب الكوادر: يعني بالكوادر أو الإطارات، وهي الجماعات التي تنفرد بقدرات خاصة وخبرات معينة أو طبقات محددة من المجتمع، إذ يتميز هذا الشكل من الأحزاب بكون المنضمين إليه تبرز فيهم تلك الصفة المذكورة أوله ويمثل هذا النمط من الأحزاب نموذجية خاصة كوسيط بين النخب الإجتماعية والجماهير في إطار الديمقراطية التمثيلية[1].

– الأحزاب العقائدية او الأيديولوجية:

إن أكثر ما يميز هذه الأحزاب هو عزمها وتصميمها على تطوير الحياة السياسية من ناحية إيديولوجية بحته، وهذا الصنف من الأحزاب يشتهر عن غيره بتمسكه ببرامج محددة ومميزة، كما أنها تلح على أعضاء الحزب والمنخرطين فيه بضرورة التمسك بمبادئ ورؤى الحزب ويعتبرالإلتزام بهذ الأمر شرطا أساسيا لضمان عضوية كل شخص في الحزب، ومن الصعوبة بما كان أن تجد تعاون أحزاب الإيديولوجيات مع بعضها البعض إذ أن كل واحد من هؤلاء الأحزاب يقر ويعتقد بمبادئ غير قابلة للإتفاق مع غيرها من الأحزاب. [2]

يمكن القول بأن هذا النوع من الأحزاب يتميز بدرجة عالية من التنظيم والهيكلة، إضافة لإلتزام أعضائها بالمبادئ التي يؤمنون بها والدفاع عنها، كل هذه الميزات تجعل من الحزب العقائدي وحدة متكاملة تعمل بإنسجام تام .

– أحزاب الأشخاص:

إن الشيئ الذي يميز أحزاب الأشخاص هو الطاعة لشخصية الزعيم على عكس الأحزاب العقائدية أو الإيديولوجية التي يكون فيها الولاء للمبادئ المكونة للعقيدة.

ورغم أهمية الزعيم في كل نظام حزبي، إلا أن دورهم يبرز بشكل كبير في أحزاب الأشخاص وهذا لأن قادة هذا النوع من الأحزاب هم من يقومون بإنشاء الحزب ووضع برامجه وتوجيه نشاطه، كما يمكنهم تغيير برامج الحزب دون العودة الى أعضائه، ويعود سبب ولاء اعضاء الحزب لزعيمهم الى عاملين:

[1] عبد الفتاح حلواجي، مرجع سابق، ص73.

[2] حسيبة غارو ، مرجع سابق، ص23.

– الحنكة السياسية والدبلوماسية التي يتمتع بها الزعيم والتي يتميز بها عن باقي الأعضاء.

– التقليد الطبقي أو العائلي أو الطائفي الذي يمثله الزعيم [1].

وما يمكن ملا حظته في تكوين ونشأة هذه الأحزاب هو أن قيام هاته الأخيره مرهون بوجود زعمائهم، وتختفي بإختفائهم .

02- التصنيف المعاصر للأحزاب السياسية:

وجد التصنيف المعاصر لأنواع الأحزاب السياسية بسبب قصور التصنيفات الكلاسيكية التي إنتشرت خلال مدة زمنية معينة، والتغيرات التي شهدتها الممارسات السياسية والتي تميزت بالحد والتقليص من قيمة المطالب ذات الأهمية الفكرية والتقليل من حدة الإختلاف والتمايز الطبقي والبعد الإيديولوجي للصراعات وكذا تطوير البراغمتيه لدى المسؤولين وقائدي العمل الحكومي، ومن هذا المنطلق فالتصنيف الحديث للأحزاب السياسية كمؤسسة تعتمد العقلانية في عملها أي التسيير البيروقراطي العقلاني الأكثر مرونة وأكثر تخصصية وليس الإعتماد على التعبئة الجماهيرية فحسب بل إن الاتجاه اليوم هو نحو القيادة والتسيير التقنوقراطي لمجموعة من العمليات المتنوعة لتطوير وتنمية علاماتها السياسية في السوق الانتخابية والسياسية بفضل هيئة من المختصين في فن التسويق السياسي [2].

ومن أبرز من قدم لهذا التصنيف بعده المؤسساتي هو عالم الإجتماع الشهير ماكس فيبر لما لاحظ بوادر تشكل سوق سياسية تتخذ من الإنتخابات والديمقراطية التمثيلية كوسيلة لتنظيم الوصول للمشاركة في السلطة[3] .

إذن ما يمكن إستنتاجه هنا هو أن أبرز سبب لإعتماد المؤسسة كتصنيف وتحليل حديث للأحزاب السياسية هو إختفاء العمل التطوعي في الأحزاب والتحول نحو المهنية والكفاءة.

[1] تصنيف الأحزاب السياسية ووظائفها، مرجع سابق.

[2] عبد الفتاح حلواجي، مرجع سابق، ص72

[3] المرجع نفسه، ص73

03-الأحزاب السياسية وفق منطق الانتخابات التنافسية:

يدور الحديث هنا عن أصناف الأحزاب السياسية حين خوضها الإنتخابات التعددية التنافسية، بعد أن كان يشارك حزب واحد في الإنتخابات وهو الحزب المهيمن الذي كان يسعى من وراء مشاركته لإضفاء مزيد من الشرعية للحكام ،لكن في ظل وجود إنتخابات تعددية فإن المنافسة تكون كبيرة بين الأحزاب التي تسعى للفوز بالإنتخابات وذلك عبر وضع أفضل البرامج السياسية وإنتهاج إستراتيجيات إقتصادية فعالة، وذلك للظفر بأكبر عدد ممكن من أصوات الناخبين، إذن فالمنافسة بين الأحزاب تكرس الديمقراطية وتطور أداء كل حزب [1].

يتناول فليب برو في كتابه "علم الاجتماع السياسي" تصنيفا للأحزاب السياسية أمام المنافسة الإنتخابية إلى صنفين هما، الأحزاب الإدارية والأحزاب الإحتجاجية[2].

- الأحزاب الإدارية: والمقصود بهاهي تلك الأحزاب التي تكون إستراتيجياتها الإنتخابية مبنية على رهانات السلطة السياسية الحاكمة، أو تكون هي في حد ذاتها وسيلة للسلطة تستخدمها في كل موعد إنتخابي، ومايميز هذه الأحزاب كذلك هو أن دورها كجهاز إنتخابي في يد السلطة يجعل منها عبارة عن "أندية منتخبين ومرشحين محتملين"، وبالتالي إفتقادها لرصيد شعبي وهياكل تنظيمية.[3]

- الأحزاب الإحتجاجية: وتظهر هاته الأحزاب من خلال حملاتها الإنتخابية وسعيها لتبني مطالب وحاجات الفئات المهمشة والمحرومة بهدف جذبها وإستقطابها، كما أن هاته الأحزاب تجعل من نفسها متحدثا بإسم مجموعات ترى نفسها كفئات مقهورة ومقصاة من الحياة السياسية وقد تكون هذه الفئات من طبقات إجتماعية أو مهنية أو حتى آنية وعقائدية وقد ظهر ذلك في الأحزاب الشيوعية سابقا والأحزاب ذات المرجعية الدينية والطائفية أو حتى المعارضة وهذا لتوجهات إقتصادية و إجتماعية معينة[4].

---

[1] عبد الفتاح حلواجي، مرجع سابق، ص73.

[2] المرجع نفسه ،

[3] المرجع نفسه ،

[4] المرجع نفسه، ص74.

إن تواصل هذا الصنف من الأحزاب في ظل إنعزالها السياسي وإنقطاعها عن الأطياف السياسية الأخرى يجعلها قاب قوسين أو أدنى من الإختفاء، حيث إن تواصل طريقة هذه الأحزاب في الإحتجاج يصيب نشاطها ونضالها الحزبي بالرتابة المؤدية للإنتكاسة وأيضا يشكل خطرا وخيبة أمل الأعضاء المتشددين الذين إنضموا للحزب منذ تأسيسه، وخطر فقدان هويتهم الإحتجاجية بسبب تسويات ممارسة السلطة وقد كانت التجارب السابقة شاهدا على هذا الضمور إما بتعرضها للمخاطر المذكورة آنفا أو إدماجها في صيغة الأحزاب المعتدلة[1].

ب- وضائف الأحزاب السياسية :

لا يستطيع أحد أن يجادل في هذا الإطار أهمية الدور الذي تلعبه الأحزاب في تفسير الوقائع الإجتماعية ..... البحث عن حلول للمشاكل المعقدة.....وتغذية أيضا المنافسات السياسية وتزويد الإنسان بالعناصر اللازمة التي تسهل له إمكانية الاختيار وتغرس في معتقداته المثل ومعنى الصالح العام [2].

فالأحزاب ما وجدت في حياتنا السياسية فقط لصالح الطبقة السياسية المحترفة التي توقضها أثناء المعارك الإنتخابية ولكن من أجل المجتمع ومن أجل تطوير وتنمية أفكار المواطنين، من أجل الحث والحشد وإثارة وعيهم ومن أجل تنمية وزيادة القيم المثالية والمتحضرة في المجتمع[3].

ومن هنا تبرز أهمية الوظائف التي تقوم بها الأحزاب السياسية ينبغي علينا إبداء ملاحظات أولية تتمثل في الآتي:

- إن وظائف الأحزاب السياسية في المجتمعات السياسية تتأثر إلى حد بعيد بالمحيط الإجتماعي و السياسي التي تتواجد فيه وكذلك بأنواع الأحزاب القائمة في تلك المجتمعات.

- إن وظائف الأحزاب السياسية في الأنظمة الديمقراطية تختلف إلى حد ما عن وظائفها السياسية في الدول النامية [4].

---

[1] نفس المرجع السابق.

[2] محمد احمد إسماعيل، **الديمقراطية : ودور القوى النشطة في الساحات السياسية المختلفة**، الإسكندرية (مصر)، 2010 ص 828.

[3] المرجع نفسه

[4] صباح مصطفى المصري، **النظام الحزبي** : (**الماهية – المقومات – الفاعلية**) ، الاسكندرية (مصر) ، 2007 ص200

يتفق كثير من الفقهاء على إن الأحزاب السياسية وظيفة واحدة يتمنى كل حزب معارض أن يمارسها وهي أن تتولى مقاليد الحكم في البلاد أما الوظائف الأخرى والتي تباشرها الأحزاب السياسية المعارضة فتعتبر بالنسبة لهذه الأحزاب الوسائل التي تمكنها من تحقيق تلك الوظيفة الأساسية[1].

– من المعلوم إن وظائف الأحزاب السياسية تختلف بإختلاف الزمان والمكان ومعنى ذلك إن الحزب الحاكم يقوم بعدة وظائف تختلف إختلافا كبيرا عما تقوم بها لأحزاب الأخرى وهي في صفوف المعارضة[2].

1- وظيفة التجنيد السياسي:

تعتبر هذه الوظيفة من أهم الوظائف التي تضطلع بها الأحزاب السياسية، حيث أنه بموجبها يقوم الحزب بجمع وحشد عدد كبير من الناخبين ويجعلهم يعتنقون المشروع السياسي الذي يدافع عنه، ويدعوهم للتصويت من أجل مرشحي الحزب.

ويضمن الحزب السياسي بهذه الوظيفة فوز مرشحي الحزب إعتمادا على الأصوات العديدة التي تساندهم والتي سبق وتم تجنيدها بواسطة الحزب، ويضمن كذلك إستمرار إختيار عناصر جديدة تشارك في المسؤولية، وتصبح جزءا من النخبة السياسية الحاكمة[3].

2- وظيفة النشأة السياسية :

يقصد بالتنشئة السياسية عموما العملية التي تكسب بواسطتها المواطنون القيم والتقاليد والإتجاهات الإجتماعية السائدة ذات الدلالات السياسية، وكذالك القيم والمشاعر تجاه النظام السياسي السائد في البلاد وهي عملية مستمرة يتعرض لها الإنسان طيلة حياته فهي آلية للتأثير في الثقافة السياسية السائدة في المجتمع سواء بتعديلها أو بخلق سياسة جديدة، يقوم الحزب السياسي بدور التنشئة السياسية من خلال الإجتماعات والمؤتمرات التي يعقدها دوريا ومن خلال وسائل الإعلام

[1] صباح مصطفى المصري، مرجع سابق، ص201.

[2] المرجع نفسه، ص202.

[3] المرجع نفسه، ص ص ، 206 – 207.

المختلفة ومن أهمها الصحافة والمنشورات التي يقوم الحزب بتوزيعها لشرح الفلسفة التي يقوم عليها ويدافع عنها ومن خلال تقديم الكثير من المعلومات و ترتيب الأفكار وتنظيمها ونشرها بين أفراد الشعب[1].

ومن الملاحظ أن هناك نوعين من التنشئة السياسية يؤديان بواسطة الأحزاب السياسية وهما:

النوع الأول: تقوية الثقافة السياسية السائدة: وذلك من خلال العمل على تقوية الثقافة السياسية السائدة في المجتمع وتقوية هاته الثقافة في المجتمع ليس دائما مفيدا بل يترتب عليه عرقلة أداء النظام السياسي لوظائفه[2].

النوع الثاني: خلق ثقافة جديدة: تقوم الأحزاب السياسية بوصفها إحدى أدوات التنشئة السياسية بخلق ثقافة جديدة وذلك بإدخال أنماط جديدة من الثقافة السياسية أو بإدخال تغيير هام في أنماط الثقافة السياسية القائمة ومما لا شك فيه أن نجاح الحزب في القيام بهذا الدور يتوقف على عدة إعتبارات مثل: الإيديولوجيات، الكاريزما، البنيان التنظيمي[3].

وتحقق التنشئة السياسية جملة من الأهداف نذكرها كالآتي:

– إنارة الرأي العام وتكوينه مما يجعل الناخبين قادرين على بلورة آرائهم ومواقفهم السياسية.

– تنشيط الحياة السياسية، حيث إختلاف وتنوع الأفكار التي تطرحها الأحزاب السياسية تعطي ثراء النقاش السياسي في البلد المعني.

– تكوين القيادات السياسية وتأهيلها لتسلم زمام الحكم في حالة وصول الحزب للمجالس التمثيلية والمناصب الحكومية.

– تهذيب الغرائز البشرية وضبطها مع نسق الجماعة المنظمة من تعديل للميولات والقناعات وتوجيهها إلى الايجابية والقبول بالآخر وعقلنه المنافسةعلى السلطة[4].

[1] صباح مصطفى المصري، مرجع سابق، ص208.

[2] المرجع نفسه، ص210.

[3] المرجع نفسه، ص211.

[4] عبد الفتاح حلواجي ، مرجع سابق، ص76.

3- وظيفة المشاركة السياسية:

المشاركة السياسية هي تلك الأنشطة التطوعية التي تشارك فيها الأفراد مثل إختيار القادة وقيامهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة بتشكيل السياسة العامة [1].

و المشاركة السياسية كما عرفها الأستاذ روبرت دال هي ببساطة ما يتم تحقيقه بصورة إيجابية في عملية إتخاذ القرارات الملزمة، من خلال إتاحة الفرص في الواقع العملي وتوفير عملية من شأنها أن تساهم في دفع الموطنين للتعبير عن إختياراتهم حول ما يجب أن تكون عليه القرارات الجماعية الملزمة وأيضا إتاحة وضع تساؤلاتهم حول الخيارات الممكن تحقيقها بالتالي إعطائهم هامشا للمناورة وطرح البدائل[2].

والمشاركة السياسية كما يعرفها صامويل هنتغتون بقوله أن المشاركة السياسية هي ذلك النشاط الذي يقوم به الموطنون العادلون بقصد التأثير في عملية صنع القرار سواء كان هذا النشاط فرديا أو جماعيا منظما أو عفويا متصلا أم منقطعا سليما أم عنيفا، شرعيا أم غير شرعي فعال أم غير فعال[3].

وإستنادا إلى المفاهيم السابقة تتميز المشاركة السياسية بما يلي:

-الفعل (Action): بمعنى الحركة النشطة للمواطنين في إتجاه تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف المعينة.

-التطوع :(Voluntery): بمعنى أن تقدم جهود المواطنين طواعية وباختيارهم، تحت شعورهم القوى بالمسؤولية إتجاه القضايا والأهداف العامة، وليس تحت تأثير أوضغط إيجابي.

الإختيار(Choix): إعطاء الحق للمشاركين بتقديم المساندة والتعديل للعمل السياسي، والقادة السياسيين، وحجم هذه المساندة وذلك التعضيد[4]. وعليه تعرف المشاركة السياسية بأنها درجة

---

[1] سامية خضر صالح، **المشاركة السياسية والديمقراطية**، سلسلة كتب عربية في www.kotobarabia.com ، ص18.

[2] ميلود عروس، " **معوقات الممارسة السياسية في ظل التعددية في الجزائر 1990 – 2006** " (مذكرة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010)، ص16.

[3] عبد الفتاح حلواجي، مرجع سابق، ص77.

[4] ميلود عروس، مرجع سابق، ص18.

إهتمام المواطن بأمور السياسة وصنع القرار السياسي، وأبسط المشاركة السياسية هو التصويت، أي ممارسة الحق في إبداء الرأي في الإنتخابات[1].

04- وظيفة تجميع المصالح:

تنعكس أهمية ممارسة الحزب لهذه الوظيفة على إستقرار النظام السياسي، حيث يتم من ناحية التقليل من عبء المطالب على صانعي القرار وبالتالي الإستجابة لها بشكل فعال، تبرز أهمية هذه الوظيفة في المجتمعات المتعددة إجتماعيا، حيث أن وجود الأحزاب يعتبر أفضل طريقة لممارسة الديمقراطية بشرط نزاهة الإنتخابات حيث تترجم هذه الإنقسامات الإجتماعية البارزة في هيئة أحزاب سياسية متنافسة تمثل مطالب هذه الجماعات عبر وسائل مؤسسة فاعلة في النظام السياسي[2].

وتبرز أهمية الأحزاب السياسية في مدى قدرتها على تجميع وصياغة وبلورة المصالح والقضايا وتقديم بدائل بصدرها[3].

[1] المرجع نفسه ،

[2] صباح مصطفى المصري، مرجع سابق، ص218.

[3] المرجع نفسه ،

المبحث الثاني: الإطار النظري للحكم الراشد:

المطلب الأول :مفهوم الحكم الراشد: ماهيته ودوافع ظهوره:

أ-ظهور المصطلح:

يعود ظهور مصطلح الحكم الراشد إلى عديد الأسباب سواء من الناحية العلمية أوالنظرية، حيث يعتبر الحكم الراشد إنعكاس لتطورات وتغييرات حديثة تجسدت في التغيير الذي طرأ في طبيعة دور الحكومة من جهة والتطورات المنهجية والأكاديمية من جهة أخرى إذ طرح المفهوم في سياقات إقتصادية، سياسية وثقافية وتأثر بمعطيات أخرى داخلية ودولية، ويستخدم مفهوم الحكم الصالح GOOD GOVERNANCE منذ عقدين من الزمن من قبل مؤسسات الأمم المتحدة لإعطاء حكم قيمي على ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون المجتمع بإتجاه تطوري وتنموي وتقدمي أي إن الحكم الصالح هو الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة وكوادر إدارية ملزمة بتطوير موارد المجتمع وبتقدم المواطنين وبتحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم، وذلك برضاهم وعبر مشاركتهم ودعمهم[1].

ويعد مفهوم الحكم الرشيد من المفاهيم التي إنتشر تداولها مؤخرا بين الأوساط العلمية والمنظمات المحلية والدولية، وبشكل عام يشار إليه في سياق الحديث عند الإشارة إلى الإدارة الحسنة في التواصل مع الأفراد والمجتمع، أو كمبدأ يعبر عن تكامل المصلحة الخاصة والمصلحة العامة بين الحكام والمحكومين، أو وجود آليات المشاركة والمراقبة والمحاسبة للسلطات العامة، أو كآليات كفئة في إتخاذ القرارات التي تؤثر في الجوانب المختلفة لحياة مكونات المجتمع، ويعني إدارة المرافق العامة والموارد الإنسانية والطبيعية وفقا لأحكام القانون ومراعاة حقوق المواطنين والمصلحة العامة، بطريقة خالية من سوء المعاملة أو الفساد بين الجميع[2].

[1] عبد القادر حسين، " **الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية**" ، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية غير منشورة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2012)، ص18.

[2] محمد أمين على،" **آليات الحكم الراشد في إدارة التنوع الثقافي**" ، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة،كلية القانون السياسية، جامعة السليمانية، العراق 2014)، ص05.

ويقصد بالحكم الرشيد مراعاة حقوق الإنسان المدنية والسياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية ويعد بمثابة مؤشر حقيقي لنزاهة كل دولة وإهتمامها بتوفير الخدمات الإجتماعية والحاجات الأساسية للمواطن، ومنها السكن الملائم، والأمن الغذائي، وجودة التعليم والإستقرار الأمني والتأمين الصحي، وتحقيق العدالة والمساواة، وتقوم على أشكال التنسيق والتشاور والمشاركة والشفافية في جميع المستويات والحالات ويتطلب تطبيق هذا المفهموم وجود قدر كبير من الديمقراطية والحرية والسلطة اللامركزية ومشاركة جميع الأفراد والمؤسسات غير الحكومية في وضع القرار.

والحكم السليم هو فرع من الحكم الذي تدارمن خلاله الموارد العامة وتحل المشاكل بفعالية وبطريقة تستجيب من خلاله الموارد العامة للمجتمع فأشكال الحكم الديمقراطي والفعال تقوم على أساس المشاركة العامة والمساءلة والشفافية، كما تشير الدراسات إلى أن المحتوى والدلالات التي يحملها مصطلح الحكم الراشد قد ظهرت في حقب تاريخية سابقة من خلال كتابات الفكر الإسلامي حيث أخذت على عاتقها فكرة تسديد وترشيد الحكم، فالماوردي في كتابه الأحكام السلطانية الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، وابن خلدون في مباحث مقدمته الشهيرة، وأبو القاسم بن رضوان في كتابه الشهب اللامعة في السياسة النافعة، وغيرهم من الذين إهتمت كتابتهم بهذا الأفق الفكري المهتم بما نسميه اليوم العرف المعاصر بترشيد السياسة ونظام الحكم للوصول للحكم الراشد، وعلى إختلاف المرادفات التي لا يتسع المقام للتفصيل فيها[1].

وتعتبر سنة 1989، سنة التحول في إستخدامات المصطلح وإندراجه ضمن المقاربة المؤسساتية، حيث ظهر في دراسة للبنك العالمي عن الأزمة الإقتصادية في إفريقيا جنوب الصحراء، أين تم الربط بين الكفاءة الإدارية والنمو الإقتصادي، وقد عكف خبراء البنك العالمي على تطوير تعريفات

[1] سليم بركات، " **الحكم الراشد من منظور الآلية الإفريقية للتقييم من طرف النظراء**" ، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، كلية الحقوق – بن عكنون، الجزائر، 2008)، ص10.

أكثر دقة، وكذلك الأمر بالنسبة للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (PNUD) ومؤسسات وهيئات عدة عكفت على العمل على ضبط المفهوم وتحديد عناصره ومعددات قياسه[1].

وسرعان ما شاع إستخدام هذا المفهوم وذاع صيته في حقبة التسعينيات، وإرتبط ذيوعه بعدد من المفاهيم، مثل العولمة والتحول الديمقراطي والخصخصة والمجتمع المدني، ظهرت دعاوى تغييرات جذرية وجوهرية في الهياكل السياسية والإدارية وإعادة صياغة أطر الحكم فيها كشرط لتحقيق التنمية، وإتفقت على ذلك الهيئات المتعددة الأطراف كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والأمم المتحدة، وعادة ما تشمل مناقشة "الحكم الرشيد" مؤسسات الدولة وعملياتها، غير أنها بدأت تشمل أيضا مؤسسات القطاع الخاص الذي يشمل المشاريع الخاصة للتصنيع والتجارة والمصارف، ومؤسسات العمل الأهلي أو المجتمع المدني ككل والذي يشمل بدوره الجمعيات والنقابات والأحزاب السياسية[2].

– ب: مفهوم الحكم الراشد وأسباب ظهوره:

ومن أجل تحديد المعنى العميق لمفهوم الحكم الراشد، سنتناول في هذا المطلب تقديم بعض التعريفات لكل من مصطلح الحكم، من جانب، ومصطلح الحكم الراشد من الجانب الآخر، وذلك على النحو التالي:

1–تعريف الحكم: (Gouvernance):

إن كلمة الحكم في اللغة العربية مشتقة من جذور ثلاثي (ح ك م) وتضفي اللغة العربية على مفهوم الحكم، من خلال العلم و الحكمة والعدل على أساس من القاعدة القانونية، فعندما يقال: (حكم) أي قضى، ويقال: حكم له، وحكم عليه، وحكم بينهم، فالحكم يقوم على القضاء بين الناس[3].

[1] المرجع نفسه ،

[2] ناجي عبد النور، **دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد في الجزائر**، مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد الثالث، ص107.

[3] علي محمد أمين، مرجع سابق، ص07.

أما كلمة الحاكمة أوالحكم في أصلها الانجليزية (Gouvernance) فهي مصطلح قديم . أعيد إستعماله من قبل (البنك الدولي) في منتصف الثمانينيات حيث أصبح من الإهتمامات الكبرى في الخطابات السياسية ولاسيما في معاجم التحاليل الإنمائية.[1]

والحكم ليس بديلا عن الحكومة، وهو مفهوم يعترف بالقوة والسلطان داخل السلطة الرسمية والمؤسسات الحكومية وخارجها ويعرف الحكم على أنه القدرة على التنسيق وتنمية السياسات والمشاريع والبرامج التي تمثل بصديقيه قطاع العام من المصالح (الحكومية، قطاع الخاص، المجتمع المدني). فالإنخراط العام، والتنمية المؤسسية والشفافية في الإجراءات عند وضع قرار وتمثيل المصالح، وحسم الصراعات وحدود السلطة ومحاسبة القيادة كلها قاضياتهم الحكم[2].

ويمكن تعريف الحكم بأنه السلطة التي تدبر كل شؤون المجتمع في الدولة ولها صفة عليا وتشمل النطاق الرسمي وغير الرسمي، وتعمل من أجل المصالح العامة وتسوية النزاعات بين مكونات المجتمع[3].

2 : تعريف الحكم الراشد:

وهناك العديد من التعريفات التي تخص مصطلح الحكم الراشد، ويتم تعريفه إنطلاقا من عدة إعتبارات ورؤى تختلف من باحث ومفكر إلى آخر أو من مؤسسة إلى أخرى، وهذا حسب توجهات وإهتمامات كل منها لذلك وعلى الرغم من إشاعة إستخدام مفهوم الحكم الرشيد في أدبيات الإدارة العامة، والسياسات العامة والحكومات المقارنة، فإنه ليس هناك إجماع على معنى المقصود به، ويمكن القوم أن المفهوم يأخذ بعدين إثنين:

أولهما: يعكس إستخدام البنك الدولي الذي يتبنى الجوانب الإدارية والإقتصادية للمفهوم.

والثاني: يؤكد على الجانب السياسي للمفهوم، فإلى جانب الإهتمام بالإصلاح والكفاءة الإدارية ويشمل التركيز على المنظومة القيم الديمقراطية المعروفة في المجتمعات الغربية[1].

---

[1] د. الأخضر عزي ود. غانم جلطي، **التنمية البشرية للحكم الراشد**، متحصل عليه : www.freemediawatch.orgمتصفح في 2016/04/28

[2] محمد أمين علي، مرجع سابق، ص08.

[3] المرجع نفسه.

وإنطلاقا من هذين البعدين نرى أن التعريفات المقدمة للمصطلح تتراوح بين التركيز على أحد البعدين أو كلاهما، ومن أجل توضيح ذلك نركز هنا على أهم التعريفات المقدمة للحكم الراشد:

– **تعريف البنك الدولي:** يعرف الحكم الرشيد بأنه التقاليد والمؤسسات التي من خلالها تتم ممارسة السلطة في الدولة من أجل الصالح العام وهذا التعريف يشمل:

– عملية إختيار القائمين على السلطة ورصدهم واستبدالهم (البعد السياسي)

– قدرة الحكومة على إدارة الموارد وتنفيذ السياسات السليمة بفاعلية (البعد الاقتصادي)

– إحترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الإقتصادية والإجتماعية فيما بينها (بعد المؤسساتي)[2].

– **تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP):** هو ممارسة السلطة الإقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، ويشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبر المواطنون والمجموعات عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويرفعون بالتزاماتهم ويحاولون حل خلافتهم عن طريق الوساطة[3].

– **تعريف مركز الدراسات وبحوث الدول النامية:** يعرف الحكم الرشيد بأنه في جوهره هو إدارة شؤون الدولة، ويتكون من آليات وعمليات ومؤسسات يستخدمها المواطنون فرادى أو جماعات لدعم مصالحهم والتعبير عن مخاوفهم والوفاء بالتزامهم وتسوية خلافتهم، ولكي تتمكن هذه الآليات والمؤسسات السلطوية من أن تكون فعالة من وجهة نظر المجتمع، ينبغي أن تتمتع بالآليات التالية:

- المشاركة
- الشفافية

---

[1] وفاء معاوي، "**الحكم المحلي كآلية للتنمية في الجزائر**"، (مذكرة ماجستير في سياسات عامة وحكومات مقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2010)، ص26.

[2] محمد أمين علي، مرجع سابق، ص10.

[3] البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية**، 2002، خلق فرص الأجيال القادمة، أيقونات للخدمات المطبعية، عمان، الأردن، ص101.

- المساواة
- سيادة القانون
- الإستجابة
- الإهتمام بالإجماع
- المساءلة
- الرؤية الإستراتجية
- الكفاءة والفعالية[1].

ومن بين التعريفات التي ترتكزعلى نوعية المؤسسات وفعالية المرافق العمومية نجد تعريف الأستاذ فرنسوا كاستان، الباحث بمعهد المغرب، أوربا بفرنسا الذي يقيم مفهوم الحكم الراشد على أربعة عناصر:

- الحكم الراشد نمط لإتخاذ القرارات.
- نمط إتخاذ القرارات هذا، يتخذ ضمن منظمة جماعية.
- المنظمة الجماعية التي يصنع ضمنها نمط إتخاذ القرار يتضمن تعدد أماكن إتخاذ القرارات
- الهدف هو تحقيق الفعالية[2].

ومن حيث الأسس التي يقوم عليها مفهوم الحكم الراشد، يرى الأستاذ عمار عوابدي، إن الحكم الراشد هو الحكم الديمقراطي القائم على أسس ومبادئ دولة القانون والحقوق والرشادة والكفاءة في قيادة المجتمع وتسيير مؤسسات الدولة والمقرون بوجود رضا عام وطني ودولي على إيجابيات الأداء العام للحكم والإدارة، وتفاعل وتجاوب حركية المواطنة الصالحة معه[3].

[1] محمد أمين علي، مرجع سابق، ص11.

[2] سليم بركات، مرجع سابق، ص17.

[3] المرجع نفسه ،

ومن خلال التعاريف السابقة يمكننا إستخلاص النتائج التالية:

– إن مفهوم الحكم الراشد جاء نتاجا طبيعيا الظهور وتطور نظرية التنمية المستدامة، وتقليص دور الدولة بإشراك القطاعات الفاعلة الأخرى في التنمية واتخاذ القرار.

– أن التفاوت في معادلات النمو بين الدول ولو إمتلكت نفس الموارد المادية والطبيعية والبشرية يعود إلى إدارة الحكم وحسن ممارسة السلطة في إدارة هذه الموارد إلى جانب وجود إدارة حكومية تتسم بالإحتراف والحيادية.

– أن تعميق قنوات المساءلة والرقابة وتحقيق فاعليتها هو أساس الحكم الراشد، وهو سبيل التوجه الصحيح لموارد التنمية ونحو تقربه مؤسسات الحكومية مع إختلاف أنواعها (مالية، اقتصادية، سياسية، إدارية) من خلال إرساء سلطة القانون وتبني أفضل الممارسات بالشفافية والإفصاح وتحقيق المشاركة الفعالة بين الكفاءة تلك المؤسسات في إدارة شؤون الدولة والمجتمع[1].

جـ– دوافع ظهور مفهوم الحكم الراشد:

إن ظهور مفهوم جديد في الحقل المعرفي، يرتبط بمتغيرات وتحولات جديدة، يمكن للمفهوم تفسيرها ووصفها أو إختزالها.

ويمكن تفسير أسباب ظهور مفهوم good gouvernance في كتابات البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة التعاون الإقتصادية والتنمية في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي إلى جملة من العوامل الآتية ذكرها:

1– إنهيار النظم الإشتراكية في شرق أوربا، حيث أصبحت المنظمات الدولية تربط بين الحكم الديمقراطي الليبرالي وبين الحكم الراشد وكأنما الإثنان شيء واحد.

2– حدوث تغييرات على مستوى دور ووظيفة الدولة ومكوناتها الرئيسية، فمن المتغيرات الحديثة تقلص دور الحكومة في الإدارة بإسقاط فكرة الإدارة المركزية الوحيدة لحساب الإعتراف بسلطات

[1] شعبان فرج، " **الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الأنفاق العام والحد من الفقر**، " (أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2012)، ص10.

المجتمع المدني وفعاليات القطاع الخاص، فالفشل في إدارة التخطيط المركزي في مجالات التنمية الشاملة أدى إلى تنامي دور مؤسسات المجتمع المدني[1].

3- تنامي دور الشركات العالمية والشركات متعددة الجنسيات في التأثير على وضع السياسات العامة، وإعادة النظر في علاقة الحكومات الوطنية بالقطاع الخاص ودور مؤسسات العمل المدني، حيث أصبح للفاعلين المجتمعين (القطاع الخاص، والمجتمع المدني) دور أكبر في التأثيرات على السياسات العامة والإدارة.

4-فشل سياسات الإصلاح الإقتصادي والتكييف الهيكلي في الدول الإفريقية جنوب الصحراء، فشل في تنفيذ السياسات وليس السياسات نفسها.

5- دعوات الإصلاح الخارجي من الخارج التي تنادي بضرورة إصلاح نظم الحكم وضرورة تفعيل النظام الديمقراطي المبني على التعددية الحزبية والمساءلة والحفاظ على الحريات العامة وحقوق الإنسان ومكونات أساسية الحكومة الصالحة.

6- ضعف الفاعلية في تنفيذ السياسات العامة في الدول النامية، وهذا ما يؤدي إلى تواضع مخرجاتها ونتائجها، وهذه المسالة مرتبطة بالمشكلات التي تعانيها الأجهزة التنفيذية الإدارية حيث تعرف إشكال من الفساد وتعقد الإجراءات وضعف معايير المسائلة والمحاسبة وضعف دور المؤسسات التشريعية وكثرة القيود المفروضة على تنظيمات المجتمع المدني.

7- النمو الإقتصادي الذي شاهدته بعض البلدان لم يتوافق مع تحسن مستوى المعيشة، ومن هنا تمت بلورة مفهوم الحكم الرشيد ليحول النمو الإقتصادي إلى تنمية بشرية مستدامة مرتبطة بمصالح الأجيال الراهنة واللاحقة، وهو ما يتطلب تمكين الفقراء والمهمشين من المشاركة والتعاون الإجتماعي والعدالة في التوزيع وهي مؤشرات لا تتحقق إلا بوجود إدارة جيدة للدولة.

8-المتغيرات العلمية والإقتصادية والحضارية ومفاهيم العولمة فرضت قيم ومبادئ جيدة على الإدارة لمواكبة التطور والتقنية الإلكترونية[2].

[1] ناجي عبد النور، مرجع سابق، ص108.

[2] ناجي عبد النور، مرجع سابق، ص109.

المطلب الثاني : معايير الحكم الراشد ومكوناته:

أ. معايير الحكم الراشد:

تتباين معايير الحكم الراشد بتباين الجهات والمصالح، فالبنك الدولي يركز على كل ما يحفز النمو والإنفتاح الإقتصادي، في حين أن برنامج الأمم المتحدة يركز على الإنفتاح السياسي، لكن عموما يمكن تحديدها في الآتي:

1. **الشفافية:** وهي من أهم خصائص الحكم الراشد وتعني إتاحة كل المعلومات وسهولة تبادلها، بأن تكون متاحة لكافة المؤسسات ولجميع الإطراف المعنية، وتوفر معلومات كافية وشاملة ومنظمة عن عمل المؤسسات وأدائها لكي يسهل رقابتها ومتابعتها، إذن فالشفافية هي تدفق المعلومات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والسياسية الشاملة في الوقت المناسب وبطريقة يمكن الإعتماد عليها وتتلخص الشفافية بالمكونات التالية:

- الدقة في الحصول على المعلومة.

– العلاقة السببية بين المعلومة والموضوع المراد مراقبته.

وعليه يجب على الدولة أن تصدر قوانين تهتم بحرية المعلومات وتسمح للجهود ولوسائل الإعلام المختلفة بالحصول على جميع الوثائق المتعلقة بعمل الحكومة والتشريعات والسجلات المختلفة، ومن الصعب تخيل وجود حكم رشيد ووجود حكومة فاعلة ومتجاوبة مع شعبها دون وجود قطاع إعلامي متميز وقوي يتسم بالمهنية والإستقلالية[1].

2– **المشاركة:** وهي تضمن لجميع أفراد المجتمع المشاركة الفعالة في إتخاذ القرار والتي تضمن حرية الرأي والتعبير والمعايير الأساسية لحقوق الإنسان، كما يرتبط مفهوم المشاركة بمبدأ الشفافية، فمعرفة المعلومات وحدها لا يفي بالغرض، بل لابد أن تكون هناك آليات يكون الشعب قادرا على إتخاذها ليؤثر في صنع القرار وان يضع المسؤولين تحت طائلة المحاسبة، وعلى الدول أن تعطي الأفراد المجتمع الحق في المشاركة في صياغة القوانين واللوائح والأنظمة وإستشارتهم

[1] عمراني كربوسة، **الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر**، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص04، في : www.univ-chlef.dz/ar/seminaires2008 ،متصفح يتاريخ 2016/05/06

في شؤون الحياة العامة وإعطاءهم حق الإعتراف وحق إجراء الإستفتاء على القوانين وغيرها من الأمور بكل نزاهة وسهولة وشفافية[1].

وتعد المشاركة جزءا لا ينفصل من شبكة المفاهيم والمبادئ الديمقراطية كالمساواة وسيادة الشعب ومناقشة القوانين والتنشئة وتعد المشاركة السياسية المقياس والحركات الديمقراطية، ولا تكون المشاركة فقط لغاية المشاركة بل هي النشاط من أجل التغيير أو الإستمرار والفرد أو المؤسسة القائمة[2].

3-حكم القانون: (سيادة القانون) :

يعني أن الجميع، حكاما ومسؤولين ومواطنين يخضعون للقانون ولاشيء يسمو على القانون، يجب أن تطبق الأحكام والنصوص القانونية بصورة عادلة وبدون تميز بين أفراد المجتمع وإن توافق هذه المعايير حقوق الإنسان وتكون ضمانة لها ولحريات الإنسان الطبيعية[3]. ولأن الحكم الرشيد يستلزم وجود دولة القانون التي يتساوى مواطنيها وتوسع خياراتهم وتفتح آفاقهم، وحكم القانون هو الأساس الذي تبنى عليه كل المبادئ والمفاهيم الأخرى بما فيها التمثيل السياسي والإدارة العامة الفعالة والمتجاوبة[4].

4-الإجماع: هو أن جميع المصالح المتعلقة بالمجتمع قد تصطدم بخلافات تحتاج إلى إتخاذ قرار حازم في مسألة معينة، فيجب تغليب رأي المجموعة تحقيقا للنفع العام للمواطن ولأفراد المجتمع وما يقتضيه واقع الحال من إجراءات[5].

والإجماع هو عملية تعبئة الموارد وتحديد فرض الأدوار أمام الأفراد والجماعات داخل النظام والتوافق يرمز إلى القدرة على التوسط والتحكيم بين المصالح المتضاربة من أجل الوصول إلى

[1] عمراني كربوسة، مرجع سابق، ص05.

[2] د.سامية صالح خصر، مرجع سابق، ص19.

[3] عمراني كربوسة، المرجع نفسه ،

[4] البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سابق، ص111.

[5] عمراني كربوسة، مرجع سابق، ص05.

إجماع وتوافق واسع حول مصلحة الجميع[1].

5-المساواة: وهي ترمز إلى ضرورة تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة من أجل تحسين أوضاعهم و تحقيق إرتقائهم الإجتماعي[2]. فالمساواة هي في حد ذاتها هدف عام، ولكنها أيضا ضرورية لتحقيق مختلف إبعاد التنمية البشرية[3].

6-الكفاءة: الكفاءة والفاعلية في إدارة المؤسسات العامة ومؤسسات المجتمع المدني هي التي تضمن إستمرارية تحقيق التقدم والإزدهار والتطلع دائما إلى تعزيز التنمية والتنمية المستدامة، وهي التي تعمل على الإلتزام بتوظيف الموارد الوطنية بالصورة السليمة والواضحة لكل أفراد المجتمع[4].

7- العدل: والمقصود وهنا العدل الاجتماعي بحيث يكون لجميع أفراد المجتمع نساءا وأطفالا ورجالا وشيوخا الفرصة لتحسين أوضاعهم الاجتماعية والتطلع دائما لتحسين أوضاع الفئات المحرومة والمهمشة وضمان أمنهم الإجتماعي والعمل على توفير إحتياجاتهم الأساسية[5].

8-الرؤية الإستراتجية: حسب مفهوم الحكم الراشد فإن الرؤية الإستراتجية تتحدد بمفهوم التنمية بالشراكة بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص من خلال خطط بعيدة المدى لتطوير العمل المجتمعي من جهة وأفراده من جهة أخرى والعمل على التنمية البشرية، حيث يتم تحقيق النتائج الايجابية في رسم الخطط ضمن إطار الحكم الراشد فيجب الأخذ بعين الإعتبار المتغيرات الداخلية والخارجية ودراسة المخاطر ومحاولة وضع الحلول، كما تعني الروية الإستراتجية أن تملك القادة والجمهور العام منظورا عريضا وطويل الأجل فيما يتعلق بالحكم الراشد والتنمية البشرية

[1] محمد أمين علي، مرجع سابق، ص30.

[2] حسين عبد القادر، مرجع سابق، ص31.

[3] محمد أمين علي، مرجع سابق، ص31.

[4] عمراني كربوسة، مرجع سابق ، ص05.

[5] عمراني كربوسة، المرجع نفسه

المستدامة مع الإحساس بما هو مطلوب لهذه التنمية، كما ينبغي أن يكون هناك فهم التعقيدات التاريخية والثقافية والاجتماعية والمركبة لهذا المنظور[1].

والى جانب هذه المبادئ هناك مبدئيين آخرين مهمين إرتبطا بمفهوم الحكم الراشد وهما التمكين واللامركزية، حيث يشير التمكين والتحويل إلى تمكين المواطنين من متابعة تنفيذ الأهداف المشروعة، وتهيئة البيئة الضرورية التي تمكنهم من زيادة مستوى الرفاهة، أما اللامركزية فهي إعطاء الصلاحيات التنفيذية الكافية للمستويات الإدارية الأدنى وخصوصا الإدارة المحلية واقتصار الإدارة العليا على رسم السياسات وإصدار التشريعات والإشراف[2].

ب- مكونات الحكم الراشد:

يتوقف الحكم الراشد على الترابط المتفاعل بين ثلاثية (المواطن، والمجتمع المدني، والسلطة الدستورية المدنية) وهم العناصر الأساسية في بناء الحكم الصالح القائم على الشرعية الديمقراطية وتتمثل هذه العناصر في:

-الفرد المتحول إلى مواطن.

-الجماعات المتحولة إلى مؤسسات المجتمع المدني.

-السلطة المتحولة من سلطة كيان سياسي إلى سلطة دولة دستورية مدنية[3].

ولو أريد بناء الحكم الراشد في أي مجتمع فلا بد من وجود مجموعة من المكونات الرئيسية ويمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

1- **دولة دستورية مدنية:** تعد الدولة بكل مؤسساتها الطرف الرئيسي والفعال في تجسيد مبدأ الحكم الراشد، وذلك بإعتبارها الجهة صاحبة الإشراف على تحديد السياسات العامة في البلاد ووضعها، وهذا بواسطة تدخلها في مجال وضع القوانين والتشريعات النظر في كيفية تطبيقها، وبذلك تستطيع الدولة وضع الآليات التنظيمية الشعبية وإحترام حقوق الإنسان وضمان حرية

[1] شعبان فرج، مرجع سابق، ص28.

[2] المرجع نفسه ،

[3] علي محمد أمين، مرجع سابق، ص38.

الإعلام وإحترام معايير العمل وحماية المرأة وحقوقها وتحديث البرامج التعليمية والتكوين المهني بما يخدم مصالح المجتمع، وتوفير السكن وحماية البيئة والعدالة في توزيع الموارد، فالدولة وحدها الكفيلة والقادرة على تجسيد التوازن بين المجالات الإقتصادية والسياسية والإجتماعية[1].

2- المجتمع المدني: يعرف الدكتور سعد الدين إبراهيم المجتمع المدني بأنه <<مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة غير الحكومية وغير الإرثية، التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، لتحقيق مصالح أفرادها من اجل قضية، أو مصلحة أو للتعبير عن مصالح جماعية، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الإحترام والتراضي والتسامح والإدارة السليمة للتنوع والاختلاف>>[2].

ويعرفه مفكر بريطاني: عالم ذو علاقة وسيطة بين الحكومة والعائلة، تشغلها مؤسسات منفصلة عن الحكومة، وتتمتع بإستقلالية في علاقتها مع الحكومة وأيضا تتشكل بشكل تطوعي من أعضاء في المجتمع لحماية أو زيادة إهتماماتهم أو قيمهم. وهذا العالم يختلف بشكل كبير في معظم دول العالم ومجتمعاتها التي تتكون من جماعات تختلف بين جماعات الإهتمامات الحديثة مثل الإتحادات المهنية، مؤسسات تقليدية مبنية على علاقة القرابة أو العرقية أو الحضارية أو الإقليمية، وتختلف بين مؤسسات رسمية وشبكات إجتماعية غير رسمية، تتركز على ولاءات طائفية، دينية، أو للعملاء، وتختلف بين تلك المؤسسات ذات الأدوار السياسية كجماعات الضغط أو الدعاية لقضايا معينة وتلك المؤسسات التي يبقى نشاطها خارج النظام السياسي[3].

ويساهم المجتمع المدني مساهمة فعالة في تجسيد الحكم الراشد باعتباره يتكون من مؤسسات غير حكومية، كالجمعيات والنقابات المهنية والأحزاب السياسية غير الممثلة في المؤسسات الدولة و الجمعيات الخيرية وغيرها، يمكن أن يساهم هذا المجتمع في توجيه الرأي العام وخلق الوعي الإجتماعي بضرورة حماية الطبقات الهشة من المجتمع والدفاع عن الفئات المحرومة والمهمشة،

---

[1] غربي محمد، **الديمقراطية والحكم الراشد**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، عدد خاص أفريل 2011، ص ص ، 374 – 375.

[2] يوسف زدام، "**دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الإنسانية في الوطن العربي**"، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2007)، ص33.

[3] المرجع نفسه، ص34.

وإدماج الشباب في مسارات التنمية وتنظيم المهن المختلفة بالإضافة إلى ذلك يستطيع المجتمع المدني أن يكون مراقبا لأداء وعمل الأجهزة الرسمية عند قيامها بالسياسة العامة والذي يتطلب إعتماد مبدأ الشفافية في كل المجالات تدخلها، وهكذا يمكن أن تتحول هذه المنظمات المدنية إلى منظمات تنموية تساهم في تطوير المجتمع وترقية[1].

3-القطاع الخاص :

أصبح من الضروري أن يلعب القطاع الخاص دورا هاما في تكريس الحكم الراشد في الدول التي تحتاج إلى إصلاح في منظوماتها السياسية والاقتصادية والإجتماعية، حتى أن القطاع الخاص أعتبر شريكا رئيسيا للدولة في ذلك، حيث أن هذا القطاع يستطيع توفير المال والخبرة المعرفة والثقافة لتجسيد عمليات التنمية إلى جانب أجهزة الدولة الرسمية ومنظمات المجتمع المدني في مجالات مختلفة كالتعليم والصحة، كما يمكن للمواطنين المساهمة في بناء الحكم الراشد عند بلوغهم لدرجات راقية من الوعي السياسي والحضاري اللازم لإقامته[2].

فالعولمة الإقتصادية غيرت الطرق التي من خلالها تشتغل المنظمات الصناعية وعلى هذا الأساس إتخذت العديد من الدول إستراتجيات إقتصادية تتعلق بخصخصة المؤسسات العامة وفتح المجال لشركات القطاع الخاص في العديد من الميادين، وأصبح هذا الأخير الفاعل الأساسي في العديد من الدول في حياة الإقتصادية، فالحكومة يمكن أن تشجع تنمية القطاع الخاص في إطار ما يسمى بالحكمانية الإقتصادية بحيث تعمل على جعل هذا القطاع مستداما بواسطة الآليات الآتية:

- خلق بيئة إقتصادية كلية مستقرة.
- إيجاد سوق تنافسية.
- التأكد على حصول المعوزين على قروض.
- تعزيز المؤسسات لخلق فرص عمل.
- جلب الإستثمارات وإستقطابها والمساعدة على نقل المعرفة التكنولوجية.

[1] غربي محمد، مرجع سابق، ص 375.

[2] المرجع نفسه ،

- تقوية دولة القانون.
- تقديم الحوافز.
- حماية البيئة والموارد الطبيعية[1].

[1] محمد أمين علي، مرجع سابق، ص 39.

خلاصة الفصل الأول

تعددت وإختلفت المفاهيم والتعاريف المقدمة للأحزاب السياسية، كما تعددت أيضا أنواعها، فهناك عدة معايير لتصنيف الأحزاب، وليس هناك تصنيف موحد للأحزاب السياسية وهذا راجع إلى الإختلاف الموجود في الأنظمة السياسية، فهناك من صنفها إلى أحزاب كوادر وأحزاب جماهير، وهناك تصنيف معاصر للأحزاب السياسية، كما وجد تصنيف آخر للأحزاب السياسية وهو تصنيف وفق منطق الإنتخابات التنافسية.

ويعد الهدف السياسي للأحزاب السياسية هو الوصول إلى السلطة إلى جانب أهداف أخرى أين تلجأ وتستعين بوسائل كثيرة ومختلفة لتحقيق تلك الأهداف والقيام بعديد الوظائف .

فالوظيفة الأساسية للأحزاب هي توجيه الرأي العام وتلبية مطالب وحاجات الأفراد وحماية الديمقراطية وحقوق الإنسان وإقامة مبادئ الحكم الراشد فالحكم الراشد أصبح ضرورة ملحة لما يشكله من إقامة بيئة سليمة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية والسياسية المستدامة، وهو ما ينطوي على تظافر الجهود في المجتمع من حكومة وقطاع خاص ومجتمع مدني للعمل سويا على إدارة جيدة لشؤون الدولة المختلفة، وهو بذلك يتضمن مجموع الآليات والعمليات المؤسسات التي تستخدمها هذه الأطراف في إدارة موارد المجتمع لتحقيق تنمية تنعكس أثارها الإيجابية على كافة أفراد المجتمع، حيث ينبغي أن تتمتع هذه الإدارة بمجموعة من الخصائص الشفافية والمساواة وسيادة القانون والمساءلة والرؤية الإستراتجية والكفاءة والفعالية وأن تسعد دائما لمحاربة كل أشكال الفساد.

الفصل الثاني:
حركة مجتمع السلم ومساهمتها في
تجسيد مبادئ الحكم الراشد في الجزائر

الفصل الثاني: حركة مجتمع السلم ومساهمتها في تجسيد مبادئ الحكم الراشد في الجزائر.

المبحث الأول: حركة مجتمع السلم، مرجعيتها، مبادئها وتوجهاتها.

المطلب الأول: ماهية حزب حركة مجتمع السلم وتوجهاتها .

- حركة مجتمع السلم، ماهيتها، وأبرز زعمائها:

حركة مجتمع السلم: <<هي حركة سياسية إسلامية ظهرت من عمق الشعب لتدعوا إلى الإلتزام بالإسلام كمرجعية مشتركة في إطار منهج الإعتدال والوسطية أسسها الشيخ محفوظ نحناح رحمه الله، ليكون الإسلام بمقاصده بإعتباره قوة وتوحيد للشعب ورعاية مصالحه وعبر الإجتهاد الجماعي>>[1]. وتعتبر الحركة أحد أكبر الأحزاب السياسية في الجزائر وشعاره: العلم والعدل والعمل، وتأسست هذه الحركة سنه 1990 تحت إسم حركة المجتمع الإسلامي، شارك الحزب في جميع الإستحقاقات السياسية التي جرت في الجزائر، شكل في فترة الممتدة من سنة 2004 إلى غاية جانفي 2012 مع حزبي التجمع الوطني الديمقراطي وجبهة التحرير الوطني ما كان يسمى بالتحالف الرئاسي، وتكتل كذلك مع حركة النهضة الجزائرية وحركة الإصلاح فيما سمى بتكتل الجزائر الخضراء[2].

تعاقب على رئاسة الحركة ثلاثة شخصيات هم الشيخ محفوظ نحناح من سنة 1991 إلى غاية 2003 ثم خلفه أبو جره سلطاني لعهدتين متتاليتين، ثم الرئيس الحالي للحركة عبد الرزاق مقري منذ المؤتمر الخامس للحزب سنة 2013 إلى الآن.

وفيما يلي سنتعرض لكل شخصية على حدى:

محفوظ نحناح :

سياسي جزائري ترأس حركة مجتمع السلم ذات التوجه الإسلامي.

1 مهدي جرادات، **الاحزاب والحركات السياسية في الوطن العربي**، الطبعة الاولى، عمان (الاردن)، دار اسامة للنشر والتوزيع، 2006، ص96.

[2] متحصل عليه من ويكيبيديا : www.wikipedia.org متصفح بتاريخ 2016/05/02

-الميلاد والنشأة

ولدفي يناير/ كانون الثاني 1942 بالبليدة، وتعلم في المدرسة الإصلاحية التي أنشأتها الحركة الوطنية للدفاع عن الذات العربية الإسلامية ومقاومة التغريب، حصل على الليسانس (الإجازة) في الآداب وعلم النفس الصناعي بالجزائر.

-التوجهات الفكرية

ينتمي الشيخ نحناح إلى جماعة الإخوان المسلمين. ومن أهم توجهاته السياسية التي يعلن عنها التعددية والتداول السلمي للسلطة والتعايش مع الآخر وأهمية حوار الحضارات وإحترام حقوق الإنسان ومشاركة المرأة في مجالات الحياة المختلفة التي تتناسب مع طبيعتها وإحترام حقوق الأقليات، ويؤكد أهمية التداول السلمي للسلطة، كما يدعو إلى الوسطية والإعتدال ونبذ العنف والتطرف والغلو في الدين.

-نشاطه السياسي:

إشتغل في حقل الدعوة الإسلامية لأكثر من ثلاثة عقود، وكان يعتبر من أكثر معارضي التوجه الماركسي والمد الإشتراكي، وحكم عليه بالسجن 15 سنة بتهمة التآمر على نظام حكم الرئيس الأسبق هواري بومدين ومعارضة الميثاق الاشتراكي عام 1975 قضى منها أربع سنوات.

أنشأ بعد أكتوبر/ تشرين الأول 1988 جمعية الإرشاد والإصلاح بالإشتراك مع الشيخ محمد بوسليماني الذي إغتالته الجماعة الإسلامية المسلحة عام 1994.

شارك في إنشاء رابطة الدعوة الإسلامية برئاسة الشيخ أحمد سحنون، وكان من بين أعضائها عباسي مدني وغيره من الوجوه الإسلامية المشهورة[1].

[1] موقع قناة الجزيرةwww.aljazeera.net متصفح بتاريخ 2016/05/05

أنشأ محفوظ نحناح حركة المجتمع الإسلامي (حماس) يوم 30 مايو/أيار 1991 وتولى منصب رئاستها، وإنتمى إليها كثير من أعضاء جمعية الإرشاد والإصلاح، وإتصف خطابها السياسي بالواقعية وقبول الآخر وهو ما كان منطلقا للإشتراك في التشكيلات الحكومية الراهنة. وبعد صدور القانون الجزائري الذي يحظر على الأحزاب إستعمال وصف "الإسلامي" في أسمائها غيرت حركة المجتمع الإسلامي إسمها إلى حركة مجتمع السلم (حمس).

-ترشحه للرئاسة:

ترشح محفوظ نحناح في الإنتخابات الرئاسية التي جرت في نوفمبر/ تشرين الثاني 1995 مع الرئيس اليامين زروال وسعيد سعدي ونور الدين بوكروح، وحصل على المرتبة الثانية بعد زروال بمجموع أصوات تجاوزت ثلاثة ملايين صوت حسب النتائج الرسمية المعلنة. وتعتبر هذه الإنتخابات الرئاسية أول إنتخابات في العالم الإسلامي يشارك فيها إسلامي بهذه الصفة.

لكن منع نحناح من الترشح مرة ثانية للإنتخابات الرئاسية التي جرت عام 1999 بحجة أنه لم يكن أحد مجاهدي حرب التحرير– حيث إن إمتلاك "الشرعية الثورية" شرط قانوني للترشح لإنتخابات الرئاسة في الجزائر– لم يمنعه ذلك من مساندة ترشيح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في تلك الإنتخابات.

توفي محفوظ نحناح في يونيو/ حزيران 2003 إثر مرض عضال دام عدة أشهر وخلفه في رئاسة حركة مجتمع السلم أبو جرة سلطاني.

أبو جرة سلطاني:

أبو جرة سلطاني الرئيس السابق لحركة مجتمع السلم.

هو أبو قرة (أبو جرة) بن عبد الله السلطاني، من مواليد دائرة الشريعة ولاية تبسة (أقصى الشرق). ولد عام ثورة التحرير الجزائرية سنة 1954.

درس بمسقط رأسه بالكتاب ثم بالمدارس الإبتدائية والمتوسطة بمدينة تبسة، ثم إنتقل إلى عاصمة الشرق الجزائري (قسنطينة) ليستكمل دراسته الجامعية والعالية ويحتك بالتيارات الثقافية

ويقترب من بؤر التوتر الإيديولوجية والسياسية داخل الجامعة وخارجها حيث إستكمل بناء شخصيته الثقافية.

حاصل على شهادة ماجستير في الأدب العربي (العصر الجاهلي)، ودراسات عليا في الدعوة الإسلامية (كلية الدعوة والإعلام– قسم الدعوة)، ودراسات عليا في الإعلام.

حاصل على دكتوراه دولة في (أدب الصحوة)، ودكتوراه دولة ثانية في الإقتصاد حول (سوق الشغل)

عمل أستاذا بجامعة قسنطينة في كلية الآداب منذ عام 1980 إلى عام 1994.

وأستاذا مساعدا في جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية (1990–1994م) قسم الدعوة والإعلام.

–صلته بالحركة الإسلامية:

يعتبر الشيخ أبو جرة سلطاني من رجالات الحركة الإسلامية في الجزائر منذ نهاية الستينيات وبداية السبعينيات (1973)، خطب أول جمعة سنة 1970 بمتوسطة بن باديس بتوجيه من الأستاذ أنور عبد المقصود، ثم صار إماما متطوعا وداعية متجولا في كل مساجد الجزائر منذ عام 1974، وقد كان له حضور مميز في الشرق الجزائري بشكل خاص منذ عام 1976، وقد عرفته المنابر إماما خطيبا مفوّها، صدّاعًا بالحق ممّا جلب له أنصار أو محبين من جهة، وعداوات وتربصات ومضايقات الجهات المناوئة من جهة أخرى، وقد إلتقى برجالات الدعوة وعلماء الأمة داخل الوطن وخارجه، وإلتقى بالمرحوم الشيخ محفوظ النحناح في مارس 1982 وتوطدت العلاقة بينهما، وحدث نوع من التناغم في الأفكار، يحمل فكر الوسطية والاعتدال، وكانت له إسهامات كبيرة في رد غلواء بعض المتعجلين، من خلال خطبه المسجدية وعمله بالجامعة.

تصدر الإفتاء للطلبة والطالبات بين سنوات 78–1994.أنجاه الله من محاولة إغتيال – من طرف متطرفين– يوم الجمعة 16 سبتمبر 1994 قرب بيته (في قسنطينة)، وبعد خروجه من المستشفى استأنف الدعوة بإصرار رغم النصائح التي كان يقدمها له إخوانه الخائفون على

حياته، ومع ذلك عاد إلى الخطابة في المساجد والكتابة في الصحافة ترأس حركة مجتمع السلم بعد وفاة الشيخ محفوظ نحناح سنة 2003 وإستمر في رئاسة الحركة الى سنة 2013 أين تم تعيين الدكتور عبد الرزاق مقري لخلافته في المؤتمر الخامس للحزب.

عبد الرزاق مقري:

عبد الرزاق مقري : من مواليد 23 أكتوبر 1960 مفكر سياسي جزائري وبرلماني سابق، ورئيس حركة مجتمع السلم الجزائرية منذ المؤتمر الخامس للحركة التي أسسها محفوظ نحناح والذي كان الأب الروحي لفكر الإخوان المسلمين داخل الجزائر والأمين العام لمنتدى كوالالمبور للفكر والحضارة منذ مارس 2015.

-عن حياته:

يعرف عنه في ولايته المسيلة أنه كان إماما خطيبا لصلوات الجمعة في عدة مساجد في الولاية خاصة نهاية الثمانيات وبداية التسعينات... وقبل ذلك عرف بنشاطه الطلابي والدعوي في ولايات الشرق الجزائري أيام دراستها لجامعية في مدينة سطيف، ضمن إطار ما سمي حينها في الجزائر بالصحوة الإسلامية. وبعد تأسيس حركة المجتمع الإسلامي حماس سنة 1991 (حمس لاحقا) من قبل محفوظ نحناح ورفيق دربه محمد بوسليماني تم ضم عبد الرزاق مقري إلى المكتب التنفيذي الوطني للحركة وإستمر فيه إلى غاية وفاة المؤسس ثم استمر فيه كذلك بعده كنائب لرئيس الحركة الذي خلف المؤسس – أبوجرة سلطاني[1] .

نشاطه السياسي وتوجهاته:

وهو كذلك – أي عبد الرزاق مقري – مدير مركز البصيرة للبحوث والإستشارات والخدمات التعلّمية والذي عرف أيضا بمعارضته للنظام الحاكم في الجزائر فقد ساهم بشكل كبير في سحب حركة مجتمع السلم نحو تبني خطاب المعارضة بعد خروجها من التحالف الرئاسي لسبب فشل النظام في تبني إصلاحات سياسية حقيقية في ظل وضع إقليمي خاص ميزته

[1] متحصل عليه من : **www.ikhwanwiki.com** متصفح بتاريخ 2016/05/05

ثورات الربيع العربي، ويقال أن للدكتور عبد الرزاق مقري دورا رئيسيا في فك هذا الإرتباط الذي إستمر بين حمس والنظام لأكثر من 15 سنة. هو في الأصل حامل لدكتوراه في الطب –مهنته الأصلية– والتي زاولها في مسقط رأسه – المسيلة – إلى غاية سنة 1997، العام الذي تم إنتخابه فيه عضوا في البرلمان الجزائري والذي إستمر فيه إلى غاية 2007 رافضا إعادة الترشح مرة أخرى حسب ما صرح به في الصحف حينها. خلال السنوات العشر من نيابته في البرلمان تقلد منصب نائب رئيس المجلس الشعبي الوطني وكذا رئيس الكتلة البرلمانية لحزبه. بعد خروجه من البرلمان برز أكثر كنائب لرئيس حركة مجتمع السلم وذلك بعد أن تم تجديد إنتخابه في هذا المنصب لمدة خمس سنوات جديدة خلال المؤتمر الوطني للحركة سنة 2008 ثم كرئيس للحركة بعد إنتخابه وتزكيته من المؤتمرين في منافسة وصفت بالديمقراطية مع عبد الرحمن سعيدي رئيس مجلس الشورى السابق خلال المؤتمر الخامس سنة 2013.

–نشاطه الفكري والثقافي :

أما عن نشاطه الفكري والثقافي فمن أبرز ذلك تأسيسه لمركز البصيرة للبحوث والإستشارات والخدمات التعليمية والذي يديره حاليا وهو مدير تحرير الدوريات المتخصصة الصادرة عن المركز أيضا، وهي دراسات إقتصادية، دراسات إستراتيجية، دراسات إسلامية، دراسات قانونية، دراسات إجتماعية، دراسات أدبية. ويعتبر باحثا متعاونا مع العديد من المراكز البحثية العربية مثل مركز دراسات الشرق الأوسط (الأردن)، مركز الإعلام العربي (مصر) مركز الزيتونة للدراسات و الإستشارات (لبنان).

أنتخب عبد الرزاق مقري أمينًا عامًا لمنتدى كوالالمبور للفكر والحضارة الذي يرأسه مهاتير محمد في 14 – 16 مارس 2015 في جزيرة لينكاوي بماليزيا.

أما عن نشاطه الدولي، فإن لمقري ظهور بارز في دعم القضية الفلسطينية وقد يكون أكثر المغاربيين نشاطا وتحركا في هذا الإتجاه وهو عضو في مجلس أمناء مؤسسة القدس الدولية التي يرأسها يوسف القرضاوي كما أنه أمين عام فرع الجزائر. وقد كان من رواد أسطول الحرية الشهير الذي إعترضته القوات الإسرائيلية وقتلت عددا من ركابه، حيث ذكر بينهم قبل أن يتأكد

أن الخبر غير صحيح. بعد المنع الإسرائيلي لأسطول الحرية من دخول المياه الإقليمية لغزة، سنحت له فرص أخرى لدخول غزة أبرزها كان مع قافلة شريان الحياة والتي ترأسها النائب البريطاني المناصر للقضايا العربية جورج غالاوي وقد كان مقري خلال هذه القافلة رئيسا لوفد المغرب العربي، وأيضا قافلة أميال من الابتسامات التي صادفت إحتفال الفلسطينيين هناك بذكرى ربع قرن من إنطلاقة حركة حماس وكذا الإحتفال بما إعتبرته حماس نصرا عسكريا في معركة حجارة السجيل (عمود السحاب – حسب التسمية الإسرائيلية).

وقد كرمه خلال إحدى زياراته لغزة إسماعيل هنية رئيس الحكومة الفلسطينية في غزة بالجنسية الفلسطينية رفقة جميعا لمشاركين في أسطول الحرية نظير جهودهم في كسر الحصار عن غزة.

المطلب الثاني :المرجعية والثوابت والأهداف:

أ)–المرجعية:

تراث الحركة الوطنية وجمعية العلماء المسلمين والزوايا بكل ما قدمته للشعب الجزائري خلال عقود من الزمن كانت منبع إحياء روح الوطنية، والجهاد من أجل السيادة الكاملة، تنطلق حركة مجتمع السلم من مرجعيات محددة ومعلومة هي:

– الإسلام.

– بيان أول نوفمبر 1954.

– الدستور الجزائري وقوانين الجمهورية [1].

الرصيد الفكري والسياسي والتاريخي لحركة مجتمع السلم[2].

ب)– : ثوابت ومبادئ حزب حركة مجتمع السلم :

ويقوم عمل الحزب على أساس المبادئ و الثوابت الآتية:

- الإسلام عقيدة ينبثق عنها تصور متكامل للإنسان والكون والحياة وإحكام تنظم مختلف مجالات الحياة .

[1] **القانون الأساسي للحزب** ،المؤتمر الخامس ماي 2013

[2] موقع حركة مجتمع السلم ، **www.hmsalgeria.net**،متصفح بتاريخ 2016/05/06

- الوحدة الوطنية ترابا وشعبا وتراثا وإعتبار التنوع الموجود عنصر قوة انصهرت مكوناته عبر التاريخ .
- الإنتماء للأمة للحضارة الإسلامية والعربية فالجزائر جزء من هذه الأمة وحضارتها.
- اللغة العربية وعاء ضمن للأمة تراثها وحافظ على كيانها وساعد في تجميع عناصرها.
- اللغة الأمازيغية بكل أشكالها التعبيرية وتراثها الذي يضرب في عمق التاريخ من عهد النوميدي إلى الحضارة الإسلامية .
- النظام الجمهوري الذي يعطي للشعب حقه في اختيار حكامه بدون إكراه أو وصاية.
- الحريات الخاصة و العامة بإعتبارها مبدأ إسلاميا ومطلب إنسانيا فكل مواطن له الحق في التعبير عن آرائه وأفكاره[1].

جـ)- الأهداف و الأولويات :

-إستمرار العمل والتعاون بين الجميع لتحقيق الأهداف التي نص عليها بيان أول نوفمبر وتجسيدها .

-الإهتمام ببناء المواطن وإصلاحه بإعتباره العنصر الأساس في عملية الإصلاح والتغيير نحو الأحسن.

- الدفاع عن قيم الشعب وثوابته وإشراكه في حل المشاكل وإقتراح الحلول المشتركة للخروج من الأزمة.
- تعميق الموقع الشعبي للحركة .
- تحقيق الأمن و الاستقرار من خلال المصالحة الوطنية فكرا وأسلوبا بين شرائح المجتمع .
- تحسين المستوى الشعبي لأفراد الشعب
- انتهاج سياسة مالية واقتصادية توفر للشعب الجزائري الاستفادة من مقدارته وحسن توظيفها.
- العمل على تجسيد نظام سياسي ديمقراطي تتعدي مدني.

[1] مهدي جرادات، مرجع سابق، ص ص:96،97.

– تمكين الجزائر من القيام بدورها المتقدم على مستوى الإقليمي والدولي مكن خلال منصرة قضايا الإنسان العادلة، على رأسها قضية فلسطين.

– الدفاع عن حقوق الإنسان بما يضمن المزيد من الحريات والكرامة.

– تحقيق العدالة الإجتماعية والحكم الراشد [1].

[1] موقع حركة مجتمع السلم، مرجع سابق.

المبحث الثاني : السياسات والتوجهات ومحددات الحكم الراشد عن الحزب :

المطلب الأول: السياسات و التوجهات:

التوجهات السياسية لحركة مجتمع السلم:

دعم التعددية والديمقراطية والنظام الجمهوري والعمل على تمدين النظام السياسي بما يحقق الديمقراطية وسيادة القانون،والدعوة للمشاركة الفعالة في مؤسسات الدولة ضمن الحركة في اطار حماية مكتسباتها.

_العمل على تجسيد مبدأ الفصل بين السلطات، ونبذ العنف بمعالجة مظاهره وأشكاله ومصادره.إضافة لترسيخ الحوار كقيمة حضارية لتحقيق التعايش والتواصل[1].

التوجهات الاقتصادية :

– إعتماد نظام إقتصادي أساسه الإنسان يقوم به وينتهي إليه.

– الحث على إنتاج والكسب وعماره الأرض وتشجيع الإنفاق بمكوناته الثلاثة الإستهلاكي والإستثماري والحضاري.

– ترشيد إستخدام المال وتثميره في إطار أولويات واضحة ودقيقة.

– توجيه دور الدولة لتنمية الهياكل الأساسية والمرافق العامة وحماية القطاعات الإستراتجية وضمان حقوق الأجيال القادمة.

– القيام بالجهد الإنمائي على أساس من التكامل والتوافق والتدرج.

–وضع آليات تضمن تنويع الصادرات وتشجيع الإستثمار خارج قطاع المحروقات.

إدماج الزكاة والأوقاف المنظومة الإقتصادية الوطنية بصفتها موارد إقتصادية مهمة.

تحقيق الأمن الغذائي والمائي والبيئي بتطوير وترقية فرص التنمية المستدامة.

الدفع نحو الخصخصة والإستثمار في إطار الشفافية والمراقبة وسيادة القانون.

الدفع نحو إقتصاد سوق إجتماعي يضمن كرامة المواطن[2].

[1] مهدي جرادات، مرجع سابق، ص98.

[2] المرجع نفسه.

التوجهات الاجتماعية :

نشر الأخلاق والآداب الإسلامية والقيم الإنسانية الفاضلة، و حماية الأسرة الجزائرية من التفكك والفقر والانحراف،و ترقية التضامن والتكافل الإجتماعي بين فئات المجتمع.

كما يدعوا الحزب إلى معالجة أسباب ومظاهر الفقر والجهل والمرض،و تفعيل المجتمع المدني للمساهمة في تنمية المجتمع وترقيتها[1].

التوجهات الثقافية:

التركيز على تكوين الفكري للفرد عامة وللمناضل خاصة و تجسيد مفهوم أن الإسلام هو أسمنت المجتمع الجزائري ومرجعيته المقدسة العليا،كما يدعوا الحزب أيضا للإتجاه نحو التربية الجماهرية للشعب الجزائري بإستعمال الوسائل المناسبة و العمل على إبطال مفعول القابلية الإستعمار والتخلف والتبعية والذوبان.

الإنفتاح على الثقافات العالمية، و الحرص على تنمية وترقي التنوع الثقافي في الجزائر.

المطلب الثاني : محددات الحكم الراشد في ثائق الحزب :

توجد هناك علاقة جدلية بين الحكم الراشد وبين مؤسساته والتي من ضمنها الأحزاب السياسية التي تعتبر مظهر من مظاهر الحكم الجيد الى جانب شرعية الحكم والإنتخابات النزيهة والتمتع بالحقوق السياسية والمدنية، والتي هي من بين معالم الديمقراطية.

وسنحاول في هذا المبحث أن نبين مدى إلتزام حركة مجتمع السلم في تجسيد مبادئ الحكم الراشد وذلك من خلال النقاط التالية:

1- الديمقراطية داخل الحزب: ويلاحظ في هذه الصدد أن الحزب يعمل على تحقيق الديمقراطية الداخلية وذلك من خلال مجموعة النقاط التي حددت في المادة التاسعة من القانون الأساسي للحزب والتي نصت على الآتي :

- حق إبداء الرأي.

[1] المرجع نفسه.

- حق التربية والتكوين والتأهيل.
- حق الإنتخاب والترشح.
- حق التظلم والدفاع عن النفس[1].

ومع أن الحزب يسعى للحفاظ على إستقراره من خلال الحرص على التعامل بشفافية مع كل الأعضاء المنتسبين له إلا أنه لم يسلم من بعض الإنشقاقات التي طالته وآخرها إنشقاق نائب رئيس الحزب الهاشمي جعبوب ،رغم أن رئيس الحزب عبد الرزاق مقري قلل من أهمية هذه الأحداث وإتهم النظام السياسي بمحاولة زعزعة إستقرار الحزب وإضعافه لأنه من الأحزاب المعارضة وذلك عبر إستمالة أبرز أعضائه وقياداته

2- حرية الإنخراط في الحزب :

حيث ورد في المادة السادسة من القانون الأساسي للحزب أن العضوية في الحزب مفتوحة لكل جزائري وجزائرية إقتنع بمبادئ وأهداف وتوجهات الحزب دون الإخلال بالشروط المنصوص عليها قانونا، كما أن الإنخراط يتم وفقا للشروط المنصوص عليها في القانون الداخلي.

3- التعاون والتنسيق مع منظمات المجتمع المدني الأخرى:

قدمت حركة مجتمع السلم العديد من المبادرات الوطنية في سبيلها نحو الإصلاح والتي من أهمها:

- مبادرة فساد قف الموزعة على الرأي العام يوم 02 نوفمبر 2006[2]،والتي تحمل في طياتها كل قيم محاربة الفساد وتدعوا للنهوض بالإقتصاد الوطني .

ورغم قيمة وأهمية هاته المبادرة إلا أنه لم يتم إحياؤها وتفعيلها على المستوى الوطني .

- مبادرة ميثاق الإصلاح السياسي التي قدمتها الحركة في 25 جوان 2013[3].

[1] موقع حركة مجتمع السلم. مرجع سابق

[2] المجع نفسه.

[3] المرجع نفسه

بالإضافة إلى هاته المبادرات شاركت الحركة في مبادرات وطنية بالتنسيق مع منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية الأخرى ونذكر أهمها وهي تنسيقية الحريات والانتقال الديمقراطي التي تضم مجموعة من الأحزاب المعارضة.

4-المساءلةالبرلمانية:

حيث يمارس حزب حركة مجتمع السلم وظيفته في المساءلة عن طريق وجوده في المؤسسة البرلمانية وذلك عن طريق السؤال الشفوي أو السؤال الكتابي (المساءلة البرلمانية)، وفي هذا الشأن ونظرا لعدم إمكانية حصولنا على أرقام وإحصائيات دقيقة من طرف الحزب حول عدد الأسئلة الشفوية أو الكتابية الموجهة للحكومة، فقد إرتأينا أخذ أحد النواب الحزب في البرلمان عن ولاية الوادي كعينة لدور الحزب في المساءلة، وهو النائب يحي بنين والذي تمتد فترته النيابية من 2012الى غاية 2017، حيث وجه النائب لحد الآن على 120 سؤال كتابي ونذكر منها سؤال موجه لوزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات حول التكفل بوقاية ومعالجة المصابين بمرض السرطان على مستوى الولاية.

إضافة إلى ذلك قام هذا النائب بتوجيه 05 أسئلة شفوية منها سؤال موجه إلى وزير المالية بخصوص تركيبة الأوراق القطع النقدية[1] .

وهذا ما يوضح سعي حزب حركة مجتمع السلم في تعزيز دوره الرقابي على جهاز الحكومة من خلال نوابه في البرلمان.

[1] مقابلة مع : يحي بنين، نائب عن حركة مجتمع السلم بالوادي، بمقر الحزب بالوادي، يوم 2016/04/10.

خلاصة الفصل الثاني

سعى حزب حركة مجتمع السلم أن يساهم جاهدا في ترقية وتفعيل الحكم الراشد في الجزائر سواءا على المستوى الداخلي من خلال القانون الأساسي للحزب الذي نص على مجموعة من المواد التي تدعو الى إقرار وتطبيق الديمقراطية في صورة حق إبداء الرأي لكل المنخرطين في الحزب أو فتح باب العضوية في الحزب أمام كل المواطنين المقتنعين بمبادئ وتوجهات الحزب، أو على المستوى الوطني من خلال طرح مبادرات إصلاحية بالتنسيق مع الأحزاب الأخرى ومنظمات المجتمع المدني المختلفة.

ورغم هذه الجهودات المبذولة من طرف الحزب إلا أنها تبقى تفتقد لعنصر الفعالية ولتحقيقها يجب توفر جو سياسي ملائم الذي يتمثل في الإرادة السياسية .

خاتمة

خاتمة

إن دراسة الأحزاب السياسية عموما، توحي بأن هذه الأخيرة وسيلة لتفعيل الحياة السياسية، وجعلها أكثر حركية، فالأحزاب السياسية تنظيمات مجسدة لحياة سياسية عادية أو طبيعية وعاكسة كما هو موجود من إختلاف في المجتمع، وأداة فعالة لقياس مدى تطور المجتمع حيث نشأت الأحزاب السياسية بشكل أولي منذ نحو قرنيين من الزمن، ولكنها لم تتطور وتلعب دورا مهما إلا منذ حوالي قرن وقد تباينت أسباب ودواعي النشأة وكذا التعريفات المقدمة للأحزاب السياسية التي تعد من التنظيمات الأكثر تأثيرا على حياة السياسية، فهي إحدى أهم آليات المشاركة السياسية، ومن أهم أدوات التنشئة السياسية في المجتمعات من خلال أنها تنظيمات تشمل مجموعة من الأشخاص الذين يشاركون في أفكار ومعتقدات وأهداف معينة يسعون لتحقيقها عن طريق الوصول إلى السلطة أو التأثير على عملية صنع القرار.

ومنه فإن الأحزاب السياسية تعد كآلية مهمة لتحقيق الحكم الراشد في الجزائر، وهو ما تأكد من خلال المبادرات الداخلية التي دعت إليها حركة مجتمع السلم وشاركت فيها والتي طالبت جلها بضرورة تطبيق النظام الديمقراطي وتحقيق الإصلاح السياسي والحكم الراشد ومكافحة الفساد وتفعيل دور الأحزاب السياسية حتى تشارك إلى جانب القطاع الخاص والحكومي في تحقيق مبادئ الحكم الراشد.

وعليه فإنه رغم كل هذا الدور الذي تسعى حركة مجتمع السلم للقيام به وتجسيده على أرض الواقع إلا أنه وفي نظري مازال شكليا ولا يمس جوهر الإصلاح والترشيد ويبقى عبارة عن مبادرات وإقتراحات تنقصها الفعالية.

ومنه فقد خلصنا إلى أن تفعيل الحكم الراشد في الجزائر يعتمد بالدرجة الأولى على ترقية مؤسسات الدولة وإصلاحها، من خلال إحياء العمل السياسي الذي يبدأ من خطوة التجديد الجذري لمفهوم السلطة السياسية والإصلاح العميق والحقيقي للدولة، لأن إستمرار الأوضاع الراهنة ليست في صالح النخبة الحاكمة ولا في صالح الشعب الجزائري.

ومنه فالتصدي لإنحراف السلطة وعملية الاصلاح السياسي تقع على مسؤولية الأحزاب السياسية التي تحب ان تكون مستعدة لهذه العملية، وهذا إنطلاقا من عدة وسائل تكرس فاعليتها.

النتائج :

-تسعى الأحزاب السياسية على إختلاف تصنيفاتها للوصول الى السلطة.

-تتمثل الوظيفة الأساسية للأحزاب السياسية في تبني حاجات الأفراد ومطالبهم ،والحرص على حماية الديمقراطية وترسيخ مبادئ الحكم الراشد.

-تفتقد الأحزاب السياسية في الجزائر عموما وحزب حركة مجتمع السلم خصوصا إلى درجة عالية من الوعي السياسي تمكنها من فرض نفسها سياسيا.

- التوصيات وآفاق الدراسة :

-إن تطور الأحزاب السياسية في الجزائر وقدرتها على صياغة برامج سياسية وعلمية مرهون بتخليها عن ثقافات القبلية والجهوية.

-على الأحزاب السياسية في الجزائر أن تقوم بتنشئة سياسية مهيكلة ومنظمة للوصول الى الديمقراطية .

-إن مسؤولية الأحزاب السياسية في الجزائر التي تصل إلى السلطة تكمن في قبولها بفكرة التداول على السلطة بغرض بناء مجتمع واعي بحقيقة الديمقراطية .

قائمة

المراجع

قائمة المراجع:

أولا- الكتب:

1. أمين (البار)، **دور الأحزاب السياسية في دعم التحول الديمقراطي في الدول المغاربية،** الطبعة الأولى، مصر(الإسكندرية)، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2014.

2. د. سعاد (الشرقاوي)، **الاحزاب السياسية،** مصر(القاهرة): مركز البحوث البرلمانية 2005.

3. د.حسين عبد الحميد (رشوان)، **الاحزاب السياسية وجماعات المصلحة والضغط،** مصر (الاسكندرية)، مركز الاسكندرية للكتاب، 2008.

4. د.عبد النور (ناجي)، **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية،** الجزائر(قالمة): مديرية النشر لجامعة قالمة.

5. سامية (خضر صالح)، **المشاركة السياسية والديمقراطية.**

6. سعاد (الشرقاوي)، **النظم السياسية في العالم المعاصر**، مصر(القاهرة): دار النهضة العربية، الطبعة 2، 1982.

7. صباح (مصطفى المصري)، **النظام الحزبي: (الماهية – المقومات – الفاعلية)**، مصر (الإسكندرية)، 2007 .

8. محمد (احمد إسماعيل)، **الديمقراطية: ودور القوى النشطة في الساحات السياسية المختلفة،** مصر (الإسكندرية)، 2010 .

9. مهدي (جرادات)، **الاحزاب والحركات السياسية في الوطن العربي،** الطبعة الأولى، الاردن (عمان)، دار اسامة للنشر والتوزيع، 2006.

10. نبيلة(عبد الحليم)، **الاحزاب السياسية في العالم المعاصر**، مصر(القاهرة): دار الفكر العربي للطبع والنشر، 1982.

ثانيا–المقالات:

1.غربي محمد، **الديمقراطية والحكم الراشد**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، عدد خاص أفريل 2011،

2.ناجي عبد النور، **دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد في الجزائر**، مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد الثالث،

ثالثا–الدراسات غير المنشورة:

1.توازي خالد " **الظاهرة الحزبية في الجزائر** " مذكرة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر ، 2006،

2.حسين عبد القادر، " **الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية**" ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية غير منشورة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان،

3.حلواجي عبد الفتاح " **التمثيل السياسي المحلي في الجزائر** "، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، ،2013،

4.سليم بركات، " **الحكم الراشد من منظور الآلية الإفريقية للتقييم من طرف النظراء**" ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، كلية الحقوق – بن عكنون، الجزائر، 2008

5.شعبان فرج، " **الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الأنفاق العام والحد من الفقر**، " أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2012،

6.عروس ميلود، " **معوقات الممارسة السياسية في ظل التعددية في الجزائر 1990 – 2006** " مذكرة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010

7.على محمد أمين،" **آليات الحكم الراشد في إدارة التنوع الثقافي**" ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة ، كلية القانون السياسية، جامعة السليمانية، العراق 2014،

8.غارو حسيبة"دور الاحزاب السياسية في رسم السياسة العامة " : دراسة حالة الجزائر من 1997 – 2007، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري ، 2012/12/09،

9.لونيس فارس، " **سياسات الهوية لدى الاحزاب السياسية في الجزائر 1989 – 2012**" ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سعيدة، 2013،

10.وفاء معاوي، "**الحكم المحلي كآلية للتنمية في الجزائر**" ، مذكرة ماجستير في سياسات عامة وحكومات مقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2010

11.يوسف زدام، "**دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الإنسانية في الوطن العربي**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2007

رابعا–المواقع الالكترونية:

1. تصنيف الأحزاب السياسية ووظائفه:

www.hiwarat–hurra.com

2. www.kotobarabia.com

3. د. الأخضر عزي ود. غانم جلطي، **التنمية البشرية للحكم الراشد:**

www.freemediawatch.org/majalah/docmajalah4 200605/arabic/20%20-%2025tanmiye

4. عمراني كربوسة، **الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر**، في :

www.univ chlef.dz/ar/seminaires2008/dicembre2008/comdic2008.pdf

5. www.wikipedia.org

6. موقع قناة الجزيرة:

www.aljazeera.net

7. **www.ikhwanwiki.com**

8. موقع حركة مجتمع السلم:

www.hmsalgeria.net،

خامسا- وثائق أخرى:

1. مقابلة مع : يحيى بنين، نائب عن حركة مجتمع السلم بالوادي، بمقر الحزب بالوادي، يوم 2016/04/10.